

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار الصرف الرئيسية على الميزان التجاري الجزائري في ظل
تذبذب أسعار المحروقات الفترة (2000 - 2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من إعداد الطالب ;

- أ.د. قط سليم

- عابدي عبد الباسط

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ تعليم العالي	- حوحو حسينة
بسكرة	مقررا	أستاذ تعليم العالي	- قط سليم.
بسكرة	مناقشا	أستاذ تعليم العالي	- محبوب مراد.

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار الصرف الرئيسية على الميزان التجاري الجزائري في ظل
تذبذب أسعار المحروقات الفترة (2000 - 2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من إعداد الطالب :

- أ.د قط سليم

- عابدي عبد الباسط

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ تعليم العالي	- حووحسينة
بسكرة	مقررا	أستاذ تعليم العالي	- قط سليم
بسكرة	مناقشا	أستاذ تعليم العالي	- محبوب مراد

الموسم الجامعي: 2022-2023

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث. أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه المذكرة الأستاذ قط سليمان على ما قدمه لي من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها، كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة، كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة على تشجيعاتهم وإلى كل من أعانني من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
إلى روح والدي الطاهرة والدي وأطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية.
إلى زوجتي وأبنائي الذين كانوا الحافز والدافع لإنجاز هذه المذكرة
إلى أصدقاء الدراسة في الماستر
إلى كل طالب علم
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذا في ظل التدهور المستمر للدولار مقابل الأورو وسياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون أكثر من 97% من صادراته محروقات والمقومة بالدولار الأمريكي وحوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوربي والمسعرة بالأورو إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

الكلمات المفتاحية

سعر الصرف ، الميزان التجاري ، العملات الرئيسية ، المحروقات

Study Summary :

This study aims to find out the repercussions of the exchange rate fluctuations of both the US dollar and the Algerian dinar in relation to the euro on the balance of the Algerian trade balance, and this is in light of the continuous deterioration of the dollar against the euro and the policy of currency devaluation adopted by Algeria recently, taking into account the characteristic of the Algerian trade sector, which is characterized by the fact that more than 97% of its exports are hydrocarbons and denominated in US dollars and about two-thirds of its imports originate from the European Union and priced in euros, as this costs the cost of differences between currencies

Keywor

Exchange rate, trade balance, major currencies, hydrocarbo

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	ملخص الدراسة
V	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
XII	فهرس الأشكال
(أ - د)	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، أشكاله، خصائصه، وظائفه وأهميته
06	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
16	المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي
16	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
18	المطلب الثاني: أسس التعامل في سوق الصرف الأجنبي
20	المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف ا

20	المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة
21	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة
28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الاطار النظري للميزان التجاري وميزان المدفوعات	
30	تمهيد
30	المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات
31	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته
32	المطلب الثاني: أقسام المدفوعات
33	المطلب الثالث: حالات ميزان المدفوعات أسباب الخلل فيه
35	المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

35	المطلب الأول: مفهوم المي ازن التجاري
36	المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري
	المبحث الثالث: مكانة الدولار والأورو في النظام النقدي العالمي
37	المطلب الأول: مكانة الدولار في النظام النقدي العالمي
40	المطلب الثاني: مكانة الأورو في النظام النقدي العالمي
41	المبحث الرابع: قطاع المحروقات في الجزائر
42	المطلب الأول: ماهية قطاع المحروقات في الجزائر
43	المطلب الثاني: إمكانات الجزائر في قطاع المحروقات

44	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: تحليل الميزان التجاري الجزائري
49	تمهيد
49	المبحث الأول: مراحل سعر الصرف في الجزائر
49	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987)
51	المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987 - 1994)
52	المطلب الثالث: التعويم المدار (1994 - إلى يومنا هذا)
53	المبحث الثاني: هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية
54	المطلب الأول : التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة (200-2020)
57	المطلب الثاني : التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
61	المطلب الثالث : الميزان التجاري و أسعار النفط خلال الفترة (2000_2020)
66	المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية
66	المطلب الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
69	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
	المطلب الثالث : تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري
	خلاصة الفصل الثالث
	خاتمة عامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
44	إنتاج البترول في الجزائر (2008-2000)	01
45	إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (2015-2006)	02
51	تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال فترة (1987-1991)	03
54	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2008-2000)	04
55	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2014-2009)	05
56	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2019-2015)	06
57	التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2008-2000)	07
58	التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2014-2009)	08
60	التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2019-2015)	09
61	تطور وضعية الميزان التجاري للفترة (2008-2000)	10
62	تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط (2008-2000)	11
63	تطور وضعية الميزان التجاري (2014-2009)	12
63	تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط (2014-2009)	13
64	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2020-2015)	14
65	تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط (2020-2015)	15

قائمة الجداول

66	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	16
69	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	17
74	تطور سعر صرف الدولار والأورو وسعل صرف الدينار	18

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أثر زيادة الطلب على العملة على سعر صرفها	09
02	أثر انخفاض العرض في العملة على سعر صرفها	10
03	أثر انخفاض الطلب في العملة على سعر صرفها	10
04	أثر زيادة العرض في العملة على سعر صرفها	11
05	حدي دخول وخروج الذهب	12
06	تطور إنتاج البترول في الجزائر (2006-2018)	45
07	تطور إنتاج الغاز في الجزائر (2006-2015)	46
08	التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	58
10	التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	59
10	التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2015-2020)	60
11	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)	62
12	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014)	64
13	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2020)	65
14	تطور حجم الواردات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE خلال الفترة (20015-2020)	71

مقدمة

إن أسعار الصرف تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية، إذ أنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالمتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، ومما يزيد في فعالية سعر الصرف هو الطابع العالمي الذي تتسم به أسواق صرف العملات.

ويعد سعر الصرف مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له أثر بليغ في رخاء البلدان، كما يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي وضعية الميزان التجاري وتحديد حالة الصادرات والواردات، كما يسعى سعر الصرف للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية.

والجزائر واحدة من الدول التي تعتمد على ريعها البترولي في مجال التنمية، وعليه فهي تسعى جاهدة إلى ترشيد مداخيلها من المحروقات وهو ما يتماشى مع سياستها التنموية ولكن المشكل المطروح هو أن تحصيل قيمة الصادرات يتم بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن معظمها من منطقة اليورو وبالتالي الاستيراد يكون بعملة أخرى، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق بين العملات.

وبما أن الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة فهو يعطي نظرة جزئية عن حركة الصرف وكيف تؤثر على صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات من الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية.

وعليه وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف الرئيسية على الميزان التجاري الجزائري في ظل تذبذب أسعار المحروقات.

يظهر مما سبق أن تقلبات أسعار الصرف سيكون لها انعكاس على الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع والتي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير والجزائر إحدى هذه الدول، وسينعكس ذلك على ميزانها التجاري نتيجة تذبذب أسعار البترول

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف الرئيسية على الميزان التجاري الجزائري في ظل تذبذب أسعار المحروقات؟

من أجل الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تؤثر أسعار الصرف في الميزان التجاري؟

- كيف تؤثر أسعار المحروقات على تغيرات أسعار الصرف في الجزائر؟
- كيف يتأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار المحروقات؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر حركة سعر الصرف في الميزان التجاري بالجزائري
- لأسعار المحروقات تأثير قوي على تغيرات أسعار الصرف.
- الميزان التجاري الجزائري حساس جدا للتغيرات في أسعار المحروقات .

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات أسعار الصرف بالميزان التجاري
- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات أسعار البترول بالميزان التجاري
- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات أسعار المحروقات بأسعار الصرف

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- يعتبر سعر الصرف عصب عمليات التبادل التجاري على المستوى الدولي ويترجم من خلاله وضعية الميزان التجاري.
- سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها والمعقدة في تحليلها ودراستها.

منهج الدراسة:

تمشيا مع طبيعة الموضوع وبهدف الإلمام بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

1- المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه في الجانب النظري للدراسة .

2- المنهج التحليلي: اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقديم الإحصائيات المتعلقة بتطور سعر الصرف

وتحليلها.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود الزمانية لدراستنا في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020 من خلال الاعتماد على

الإحصائيات المقدمة والمنشورة من قبل بنك الجزائر و المديرية العامة للجمارك ، أما الحدود المكانية فقد قمنا بدراسة حالة الجزائر

بصفة عامة.

صعوبات الدراسة: لقد واجهنا في دراستنا مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا في قلة المصادر.

الدراسات السابقة: اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة وفي ما يلي سنقوم باستعراض أهمها:

- دراسة من إعداد سلمى دوحه وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على

الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014-2015، وطرحت الإشكالية التالية :

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر ؟

- دراسة من إعداد عبد الجليل هجيرة وهي مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بعنوان أثر تغيرات سعر

الصرف على الميزان التجاري الجزائري " دراسة حالة الجزائر "

2011-2012، وقد طرح الطالب في دراسته الإشكال التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على

الميزان التجاري الجزائري ؟

- دراسة من إعداد دادة محمد وهي مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر

الصرف على الميزان التجاري باختبار علاقة التكامل المشترك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2013 جامعة

قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ،

وقد طرح الطالب الإشكال التالي :

ما مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري باختبار علاقة التكامل المشترك خلال الفترة (1970-

2013) ؟

- دراسة من إعداد برنة عبد العزيز وهي مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير بعنوان تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2104 جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص تجارة ومالية دولية، وقد طرح الطالب الإشكالات التالية: إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟

هيكل الدراسة: بمدفالإمام قدر المستطاع بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، بالإضافة لمقدمة وخاتمة، حيث تطرقنا في المقدمة إلى إشكالية الدراسة، فرضياتها وأهميتها بالإضافة إلى أهدافها. كما تطرقنا إلى أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والنهج المتبع، كما استعرضنا مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا سواء بشقيه النظري والتطبيقي أو التي تناولت أحدهما فقط، أما الخاتمة فخصصت لاستعراض أهم النتائج المتوصل إليها، التوصيات المقترحة بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

سنحاول في هذا الفصل استعراض الإطار النظري لسعر الصرف، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث استعرضنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى سوق الصرف الأجنبي، أما في المبحث الثالث فمطرقنا إلى سياسات أسعار الصرف وأهدافها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري و ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا الفصل استعراض الإطار النظري لميزان المدفوعات والميزان التجاري وكذلك التعرف على مكانة الدولار والأورو في النظام النقدي العالمي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث استعرضنا في المبحث الأول مدخل لميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مدخل للميزان التجاري، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مكانة الدولار والأورو في النظام النقدي العالمي، أما المبحث الرابع والأخير فخصصناه إلى قطاع المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل الميزان التجاري الجزائري

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث استعرضنا في المبحث الأول مراحل سعر الصرف في الجزائر أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة (2000 - 2020)، أما المبحث الثالث فخصص إلى التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد اكونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول

أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد فقد شكل وما زال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعارها في السوق الأجنبي.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ أنه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية وعل ضوء هذا المطلب سنعرف سعر الصرف ونذكر، أشكاله، خصائصه، وظائفه وأهميته.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تعددت تعاريف سعر الصرف إلا أنها تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها :

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة

أخرى (بغداد، 2012، صفحة 14)

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة

المحلية .

ويقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر

الأخرى السعر النقدي لها .

كذلك سعر الصرف هو أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الاقتصاد العالمي . (بغداد،

2012، صفحة 15)

ثانياً: أشكال سعر الصرف

بأخذ سعر الصرف عدة أشكال أهمها :

1- سعر الصرف الاسمي : يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتم

تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير بتغير العرض والطلب وحسب نظام سعر الصرف المعتمد في البلد.

ويتفرع سعر الصرف الاسمي إلى فرعين: الأول سعر الصرف الموازي، وهو ذلك السعر الذي يتم التعامل به في الأسواق الموازية. أما الثاني فهو سعر الصرف الرسمي المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية.

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في كل من البلدين فهو بذلك السعر الذي يمثل تعادل القدرة الشرائية للعملة ويعكس قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية.

3- سعر الصرف الفعلي الاسمي: هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية في فترة زمنية ما، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة عملة البلد ومدى تحسنها وتطورها بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية. (جمعية، 2022، صفحة 199)

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية المحلية ومؤشر الأسعار السائد لدى الشركاء التجاريين والمنافسين.

5- سعر الصرف التوازني: يقصد به السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات، بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غي العادية. ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة واتجاه الطلب على النقود.

ثالثا: خصائص سعر الصرف

يتصف سعر الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- التحكم: وتعني هذه الخاصية وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو الدولار، حيث يتم شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا.

2- المضاربة: تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو على انخفاضها حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

3- التغطية: يعني بهذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتالتجارة الخارجية.

رابعا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيمايلي :

1- وظيفة قياسية: يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية. وبهذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر قد يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استعاضة عنها بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان. (سلامة، 2012، صفحة 09)

3- وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم.

خامسا- أهمية سعر الصرف :

تظهر أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ولتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية. (برنة، 2015، صفحة 16)

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

1- التغير في قيمة الصادرات والواردات:

فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبةً إلى الواردات ستنتج قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيحمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

2- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج، فانتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.

3- كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيداً للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

4- أسعار الفائدة:

هنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة والأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة

في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج فتعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

5- سعر الخصم:

يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة، ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة. ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف.

6- التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلاً حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10 % في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية.

وأيضاً ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي

يقل عرض العملة الأجنبية.

7- الدخل:

ويمكن التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي:

أ- التغيرات في مستويات الدخل المحلية: فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفرض أنها ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة

الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير.

ب- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية: إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية

8- نشاط البنوك المركزية:

وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراء لدعم قيمة العملة أو تخفيضها.

ثانيا- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف: (برنة، 2015، صفحة 18)

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

1- الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية

والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة، عادة، على موارد الصرف الأجنبي وتعيد استعماله لخدمة الحرب.

2- الإشاعات والأخبار:

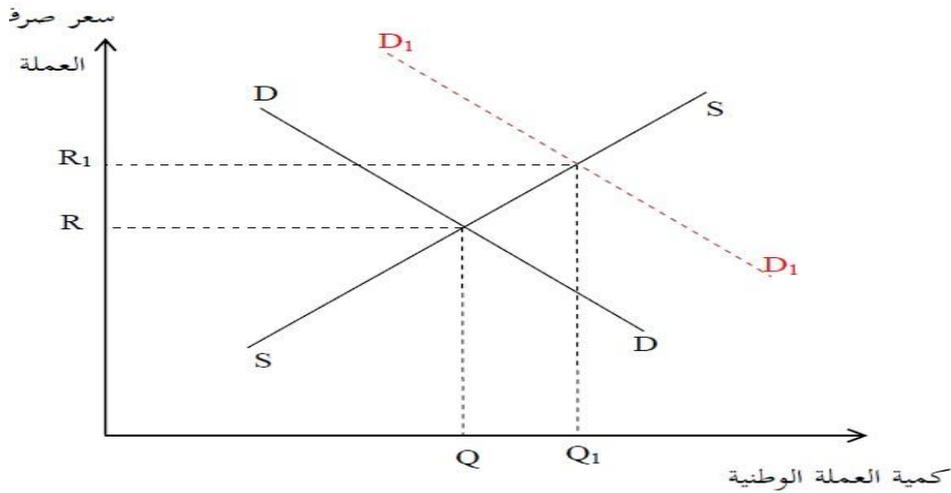
تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود

والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاؤها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم، فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذريا في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها ويحدث العكس إن كانت قليلة.

شكل رقم 1: أثر زيادة الطلب على العملة على سعر صرفها

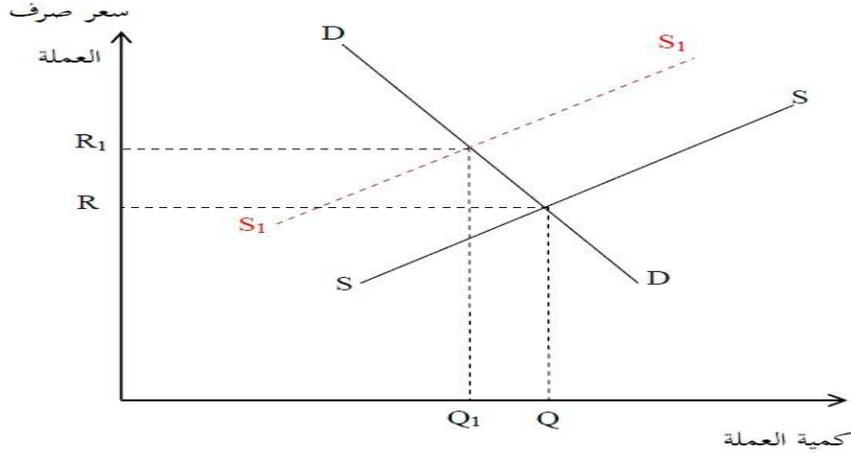


المصدر: سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد الصرف، جامعة 8ماي 1945 قالة، 2016-2017

من الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع سعر صرف العملة من R إلى $R1$ نتيجة زيادة الكمية المطلوبة من Q إلى $Q1$ وانتقال منحنى الطلب بذلك من (DD) إلى $(D1D1)$.

كذلك فإن نقص عرض العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، وهذا ما يبينه التمثيل البياني التالي:

شكل رقم 2: أثر انخفاض العرض في العملة على سعر صرفها

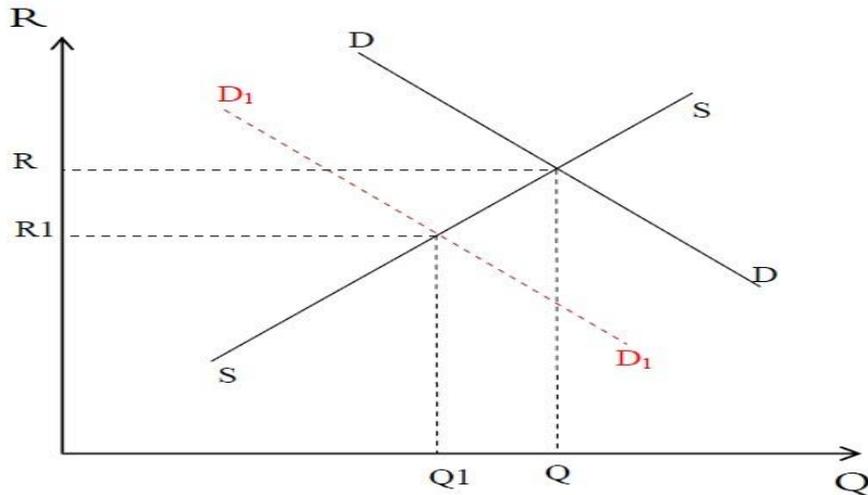


المصدر: سلايمية ظريفة، مرجع سابق

من الشكل 2 نلاحظ انتقال منحنى العرض من (SS) إلى (S1S1) مما يعني انخفاض الكميات المعروضة من العملة من Q إلى Q1 أدى إلى ارتفاع سعر صرفها من R إلى R1.

ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض الطلب أو زيادة العرض في العملة، حيث ينخفض سعر صرفها، وهو ما يظهر في الشكل أدناه.

شكل رقم 3: أثر انخفاض الطلب على العملة على سعر صرفها

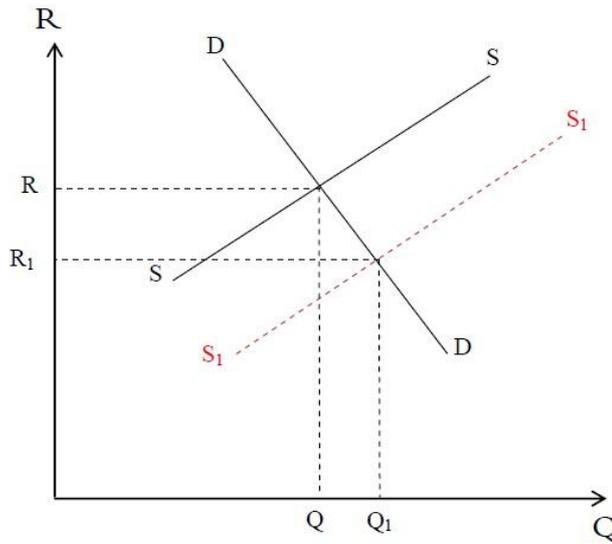


المصدر: سلامية ظريفة ، مرجع سابق

فمن هذا الشكل نلاحظ أن انخفاض الكمية المطلوبة من Q إلى Q_1 وانتقال منحنى الطلب من DD إلى (D_1D_1) قد أدت إلى انخفاض سعر العملة من R إلى R_1 .

كذلك فإن زيادة عرض العملة تؤدي إلى انخفاض سعر صرفها، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم 4: أثر زيادة العرض في العملة على سعر صرفها.



المصدر: سلامية ظريفة، مرجع سابق

من الشكل نلاحظ أن زيادة الكميات المعروضة من Q إلى Q_1 أدت إلى انتقال منحنى العرض من (SS) إلى (S_1S_1) وبالتالي انخفاض سعر الصرف من R إلى R_1 .

وخلاصة القول أن سعر صرف العملة يرتبط بعلاقة طردية مع حجم الطلب عليها وبالعلاقة عكسية مع حجم عرضها، كما أن

ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية يعني انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وأن انخفاض سعر صرف

العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية يعني ارتفاع سعر صرف هذه الأخيرة

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سع الصرف ، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده.

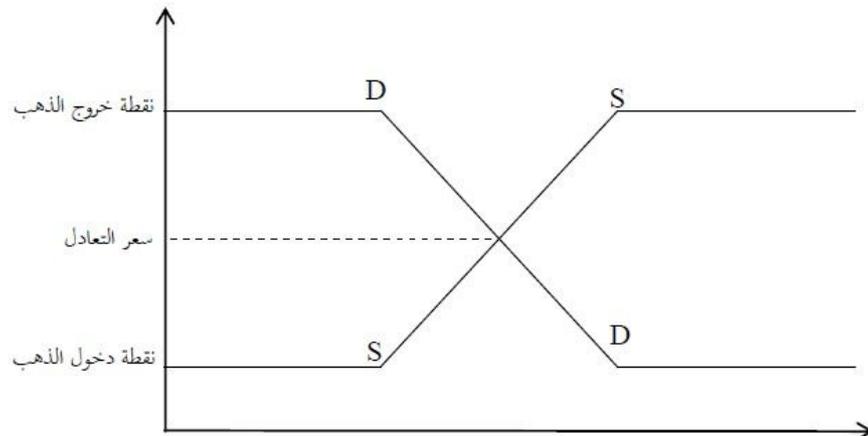
أولا : أنظمة سعر الصرف قبل بروتوودز :انتشرت عدة أنظمة للصرف قبل مؤتمر بروتوودز وقد كان لكل نظام

خصائصه، حسب الفترة التي انتشر فيها ومن أهم هذه الأنظمة مايلي :

أ-نظام الصرف الثابت (تحديده سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب) :

في ظل قاعدة الذهب ساد نظام الصرف الثابت، حيث كانت الوحدة النقدية لدولة ما تتحدد على أساس كمية الذهب التي تملكها ، فمثلا قد كان الجنيه الإسترليني يساوي 113 حبة من الذهب بينما الدولار الأمريكي يساوي 23,22 حبة من الذهب، إذن سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي هو ($23,22 \div 113$) ويساوي 4,8665 دولار لكل جنيه إسترليني، هذه النسبة أي نسبة وزن الذهب تسمى ب سعر التبادل، هذا السعر هو السعر الأساسي لكن السعر الفعلي في السوق فيختلف قليلا وفقا لعرض وطلب كل عملة ولكنه لا يمكن أن يتجاوز حدودا ضيقة تعرف باسم حدي الذهب وهذه الحدود لا تتجاوز نفقات نقل الذهب بين البلدين، فإذا زادت صادرات دولة ما عن وارداتها سينتقل إليها الذهب من الدولة المستوردة وسيرتفع حينها سعر عملتها لحد الذهب الأعلى، وإذا زادت واردات دولة ما عن صادراتها كان لزاما عليها أن تشحن الذهب إلى الدولة التي استوردتها وحينها ينخفض سعر عملة الدولة المستوردة إلى حد الذهب الأدنى وهكذا كان نظام قاعدة الذهب يضبط أسعار العملات مقابل بعضها البعض.(برنة، 2015، صفحة 8)

شكل رقم 5: حدي دخول وخروج الذهب



المصدر: عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 141.

ب- تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية: بعد عام 1931 تخلت الدول على نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، وأصبح سعر الصرف يحدد وفق قانون العرض والطلب وهذا وفق نظام حرية الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية الغير قابلة للتحويل، ومن أهم سمات قاعدة العملات الورقية ما يلي :

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب والعكس صحيح.

- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.

- تحديد الورقة النقدية بسعر رسمي، وكذا الحال لمستواها الذهبي.

- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة براءة قانونية.

- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة

ثانيا : أنظمة سعر الصرف في ظل اتفاقية بروتوودز

عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على نهايتها سارعت الدول الغربية إلى التفكير في وضع أسس لنظام نقد دولي جديد لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض وقع ممثلو 44 دولة على اتفاقية بروتون وودز والتي تمخضت عنها بروز مؤسسات مالية دولية ونظام صرف جديد والذي سمي **بنظام قاعدة تبادل الذهب**، والذي حاول أن يوفق بين أمرين متناقضين وهما :

- ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

- حرية الصرف وما تعنيه من استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد بهدف استقرار النشاط الاقتصادي.

ويتم تحديد صرف أسعار صرف العملات وفق هذا النظام كما يلي :

- الدولار الأمريكي هي العملة الوحيدة التي يمكن تبادلها مع الذهب بسعر ثابت يساوي 35 دولار للأونصة الواحدة.

- على كل دولة أن تحدد سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي وبذلك تكون كل عملة قابلة للتبادل مع الذهب عن طريق الدولار.

وحددت اتفاقية بروتونودز قواعد هذا النظام فيمايلي:

1-قابلية العملة للتحويل : بمعنى أنه على الدولة شراء عملتها الخاصة التي يمتلكها أي عضو آخر إما بالذهب أو بعملة تلك الدولة، إلا أن هذا لا ينطبق إلا على المدفوعات الخاصة بتسوية المعاملات الدولية، وقد التزمت الولايات المتحدة بشراء عملتها من أي بنك مركزي مقابل الذهب فقط .

2- أن تختار كل دولة سعر التعادل الخاص بعملتها وأن تعمل على استقراره معبرا عنه بالذهب أو الدولار الأمريكي، وأن لاتتجاوزالحدود الدنيا والعليا لأسعار صرف العملة 1 بالمائة وعلى البنوك المركزية أن تتدخل في سوق الصرف للمحافظة على هذا السعر.(خريس، 2012، صفحة 83)

ثالثا : الأنظمة الحالية لسعر الصرف : بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 أوت 1971 وقف تحويل الدولار إلا ذهب اعمار نظام استقرار الصرف، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين هما أنظمة سعر الصرف الثابتة وأنظمة سعر الصرف المرنة .

أ-أنظمة سعر الصرف الثابتة : في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى : (بن طيرش، 2010، صفحة 49)

1-إما عملةواحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي ظلها تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات مثل الدينار الأردني.

2-إما سلة عملات وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي كما هو حال الدينار الإماراتي.

3- ضمن هوامش محددة : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات ، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

ب- أنظمة سعر الصرف المرنة(المعومة) : في هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الأجنبي وينقسم هذا النظام إلى :

1-التعويم الموجه(المدار) : يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، حيث تقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطات من الصرف الأجنبي.(بن طيرش، 2010، صفحة 50)

2- التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام، وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف خفضا ملحوظا محدودا في معدل تغيير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديد معين له، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات التعويم النظيف والتعويم غير النظيف.

2-1- التعويم النظيف : في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفق قانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطيات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة

2-2- التعويم غير النظيف : يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك :

أ- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها .

ب- شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.

مزايا وعيوب أنظمة الصرف الثابتة : لأنظمة الصرف مزايا وعيوب يمكن ذكرها كالاتي :

أ- مزايا أنظمة الصرف الثابتة:

1- تعمل على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال مع البلدان نفس منطقة العملة.

2- تقبيل عوامل التكلفة للتجار والمستثمرين.

3- في حالة الربط بسلة عملوات يتم تخفيف صدمات العرض الكلي باستخدام الاحتياطيات

4- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى.

5- يراعي تكوين سلة العملات ووزن كل عملة في السلة إذا كان بلد الربط يعتمد على سلة م العملات.

6- إذا كانت العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات والاستقرار، فإن عملية الربط في هذه الحالة تكسب سياسات الحكومة الثقة القوية.

7- الربط بسلة عملات يستهوي البلدان التي تتمتع بنمط متنوع من التجارة.

ب - عيوب أنظمة الصرف الثابتة :

1- مهما كان سعر الصرف، فانه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

2- في حالة الربط بعملة وحيدة قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأس مالية كبيرة ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.

المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق

عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صاد ارتقا بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي و العرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف أين تتم هذه المعاملات

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي

نتكلم في هذا المطلب عن سوق الصرف الأجنبي من خلال التطرق إلى تعريف سوق الصرف الأجنبي وكذلك خصائص سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلى المتعاملون في هذا السوق.

أولا : تعريف سوق الصرف الأجنبي: يتمثل سوق الصرف الأجنبي في المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات، أي السوق الذي تباع وتشترى منه مختلف العملات، ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار، وسوق الصرف الأجنبي ليس سوق منظما مثل سوق البضائع أو الأوراق المالية، حيث لا

يوجد له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كذلك فهو ليس قاصر على بلد واحد، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها

الجمع بين بائعي ومشتري الصرف الأجنبي. (السيد محمد و محمد عزت، 2012)

ثانياً : المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي: تتعامل في سوق الصرف الأجنبي أطرافاً عديدة وتمثل في 1-البنك

المركزي : يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية

بتنفيذ أوامر الحكومة بخصوص المعاملات في العملة، وهذا من أجل حماية مركز العملة الوطنية. 2-البنوك

التجارية والمؤسسات المالية : تتدخل البنوك التجارية في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها 3-

السماسرة : يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح

عدة بنوك أو متعاملين آخري، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك أو إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها

في البيع والشراء بدون الكشف عن المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات

4- العملاء الخواص : يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية وهي :

* المؤسسات المالية والبنوك الصغيرة.

* المؤسسات الصناعية والتجارية.

* المستثمرون الدوليون

ثالثاً : وظائف سوق الصرف الأجنبي : يقوم سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف أهمها

1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول : أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من

دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي وهو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً عن البريد، وعن

طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معيناً من العملة المحلية السائدة

هناك إلى أي شخص أو مؤسسة أو حساب. (عبد المجيد ، 2006، صفحة 249)

2- التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي : عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة وبذلك فإن أي شخص

يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملية أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسليه أقل مما يتوقع بدلالة العملة

المحلية ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية ويقصد بالتغطية تجنب الخسارة المترتبة على

تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجتري لقاء فائدة معينة. (عرفات، 1999، صفحة 181)

3- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية. (السيد محمد و محمد عزت، 2012، صفحة 249)

المطلب الثاني : أسس التعامل في سوق الصرف الأجنبي

أولاً: قواعد التعامل في أسواق الصرف

يتم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي خلال أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت والأحد، وذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم أي من الساعة التاسعة صباحاً إلى غاية الساعة الرابعة بعد الظهر يوم العمل أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الإنجليزية، وتقوم البنوك في أسواق العملات الأجنبية بإعطاء سعرين أحدهما للشراء والآخر للبيع وترك حرية للمتعامل لاختيار اتجاه التعامل الذي يرغب به، في حين توجد بعض البنوك تعطي سعراً وحداً فقط أي باتجاه واحد رغبة منها في شراء أو بيع العملات الأجنبية.

ومن أجل تجنب الخسائر التي قد تنتج من عمليات السوق فإنه على المتعاملين أن يحرصوا على تطبيق أسس وقواعد التعامل في أسواق الصرف والمتمثلة في :

-إنهاء العملية والاتفاق على السعر بسرعة، حيث أن أي تأخير في تنفيذها قد يسبب بعض الخسائر للأطراف المتعاملة فيه.

- أن يبقى المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدورهم إجراء التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق.

- أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام

-التذبذب الشديد في أسعار العملات.

- يقدم المتعاملون الأسعار للإعلام فقط مع عدم الالتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة ويجب التعامل بسرعة.

- لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات

- هناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه إذا تم الاتفاق على سعر معين فغن هذا السعر يكون ملزماً ولا يمكن التراجع عنه.

- يتم التعامل عادة في سوق العملات لأجنبية من خلال الوسطاء، حيث تقوم البنوك بتسمية أسعارها في السوق وتقديمها للوسطاء ليقوموا بدورهم بالبحث عن الأطراف المقابلة التي ترغب في التعامل على أساس هذه الصفقة. (دوحة، 2014، صفحة 65)

ثانياً : عمليات الصرف الأجنبي

هناك عمليات عدة تتم في سوق الصرف الأجنبي تتنوع حسب نوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم ومن أهمها 1-عمليات الصرف الفورية

تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقداً أجنبي بسعر صرف محدد فعلى الأطراف المعنية تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية ويتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرام الصفقة، ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم إجازة البنوك في بلدي العملتين، وإذا صادف تاريخ التسوية يوم إجازة بنك إحدى أحد بلدي العملتين فإن التسوية تؤجل إلى أول يوم عمل، فإذا تم عقد الصفقة يوم الثلاثاء فإن التسوية تنفذ يوم الخميس وإن كان يوم الخميس إجازة في أحد بلدي العملتين فإن التسوية تنفذ يوم الجمعة ونتيجة لتعدد أيام العطل فإن تاريخ تسوية الصفقات الفورية قد يمتد أحياناً إلى أسبوع من تاريخ إبرام الصفقة. (دوحة،

2014، صفحة 66)

2- عمليات الصرف الآجل

يتم في هذه السوق الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد، تقوم هذه السوق، بتسعير عدد قليل من العملات إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي المعاملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء، يلجأ إليها المتعاملون لتفادي الذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل.

3- عمليات المبادلة :

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، وبمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدتين متزامنين احدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدتين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية .

4- عمليات خيارات العملة :

يتمثل خيار العملات بأنه عقد قانوني أي يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة تحدد عادة ب ثلاثة أشهر وعقود الخيار هي عمليات آجلة وعمليات مستقبلية إلا أن أهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين تنفيذ مضمون العقد أو استلام العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد، وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين :

خيار الشراء: ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة محددة خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ الاستحقاق المحدد.

خيار البيع : هو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

-التحكيم: التحكيم هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها

إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية للبلد لاختيار نظام الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملتها لأن واقع اقتصادياتها ينسجم مع نظام التعويم، في حين لجأت أغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة من العملات.

وهذا يعني أن هناك حالة تعايش نظامين في آن واحد بالنسبة لنظم الصرف في الدول المتقدمة، فهي تتعايش مع نظام التثبيت وتمارس التعويم عملياً من خلال الربط بعملات معومة، فتبرز حالة من الانحراف عن السعر التعادلي المعلن سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

وتعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته. وفيما يلي سنتطرق لسياستين لأسعار الصرف والآثار المترتبة لكل سياسة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية.

أولاً- مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع قيمة العملة لابد من توضيح الفرق بين كل من رفع وارتفاع قيمة العملة. فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمتها، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة عدد

الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض. (دوحة، 2014، صفحة 154)

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، كما تلجأ الدولة للرفع من قيمة العملة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

1- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة :

من أهم الأسباب التي تؤدي بالسلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملة ما يلي :

أ- وجود فائض في ميزان المدفوعات من أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي إلى زيادة التضخم مما ينتج عنه تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل توازن في ميزان المدفوعات.

ب- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا). (دمين، 2001، صفحة 217)

ج- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات

فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بما سوى البلدان التي لها موقع هام في الأسواق الدولية، بالإضافة لامتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملة الأجنبية .

ثانيا- آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

إن رفع القيمة الخارجية للعملة له آثار عديدة على الاقتصاد الوطني ونذكر منها مايلي

1- الأثر على الصادرات والواردات :

إن تقييم عملة ما أعلى من قيمتها يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج وعليه فإن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، لأنه يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة التصدير.

2- ضعف مركز الدولة التنافسية على الصعيد الدولي :

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي التأثير سلبا على الاستثمار وأسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان التجاري، حيث أنه غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن

طريق القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد الضغط على سعر الصرف. (نواز و الخشالي، 2017، صفحة 131)

3- الأثر على الأسواق المالية :

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها، مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى اتجاه التجار لمحاولات الاقتراض بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها في المستقبل، وذلك من أجل تمويل الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات، ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما ينعكس سلباً على قطاع الاستثمار، وهذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات.

4- تفاقم أعباء الدين الداخلي :

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية. (نواز و الخشالي، 2017، صفحة 32)

5- ظهور سوق موازية :

يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات إلى ظهور السوق الموازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعاً من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلاً من بيعها في السوق المركزي.

6- زيادة الرقابة على الصرف :

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن سعرها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية الضريبية الهادفة للضغط على سع الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار

والإنتاج، كما أن الانفصام بين السعر الحقيقي والسعر الفعلي يسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولرة (استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية) في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، هذه السياسة لها آثار خطيرة على أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة ونعني له العملة الوطنية. (نواز و الخشالي، 2017، صفحة 133)

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة :

يعد سعر صرف العملة من أهم أدوات السياسة النقدية وأشدّها حساسية، فالاقتصاد المنتج هو اقتصاد قوي يفرض عملته في السوق من خلال رجحان ميزان مدفوعاته، وبالتالي تتوقف مدى فعالية أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للبلدان، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية في أي بلد تقاس بمؤشرات من بينها قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، حيث يستخدم تخفيض سعر الصرف في أغراض كثيرة، أهمها إعادة التوازن في الاختلافات الحادثة على الميزان التجاري على وجه الخصوص وفي ميزان المدفوعات بشكل عام وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لانعكاسات متباينة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد.

إن تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعاً عندما يواجه البلد اختلال في الميزان التجاري، عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية. (بن طلحة و معوش، 2018، صفحة 113)

-أولاً- مفهوم تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة هو في الواقع خفض سعر الصرف الرسمي لتلك العملة مقابل عملة دولية مرجعية (كالدولار الأمريكي أو الأورو الأوروبي....) حيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

حيث تلجأ البلدان إلى قرار تخفيض قيمة عملتها الوطنية بشكل أساسي، من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية، التي تعرف عجزاً هاماً وبنويوا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز، فهذا التخفيض يؤدي إلى جعل أسعار السلع المستوردة أعلى بالنسبة للمقيمين، مما يفترض أنه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج، ويشجع الإقبال على المنتجات

الوطنية، وبالمقابل تصبح أسعار السلع المنتجة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يفترض أنه يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن ثم يرفع من حجم الصادرات. (بن طلحة و معوش، 2018، صفحة 114)

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها وبين انخفاض قيمتها فالتخفيض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيتم بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

ثانيا- أهداف تخفيض قيمة العملة

يمكن تقسيم أهداف تخفيض قيمة العملة حسب الفترات الزمنية التالية :

- في المدى القصير : علاج أو تقليص العجز في الميزان التجاري.
 - في المدى المتوسط : تحسين أو رفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية.
 - في المدى الطويل : تحقيق أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي التي تستخدم لمواجهة الصدمات المالية في المستقبل.
- وبشكل عام تصب تلك الأهداف في الأخير في هدف رئيسي واحد، والمتمثل في كون أن هدف التخفيض هو تعديل ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق :

- تحسين الميزان التجاري أو تقليص عجزه.

- تحسين ميزان رؤوس الأموال.

ثالثا- شروط نجاح سياسة التخفيض

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملائها.

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير. (دوحة، 2014، صفحة 92)

رابعاً- آثار تخفيض قيمة العملة :

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على الدولي وذلك لمل لها من آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي وتتجلى هذه الآثار فيما يلي :

1- أثر التخفيض على الصادرات والواردات

والواردات إن للتخفيض تأثير واضح على الصادرات

أ- الأثر على الواردات : إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

ب- الأثر على الصادرات : إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، وهذا بدوره أكبر من الواحد وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية. (نواز و الحشالي، 2017، الصفحات 269-270)

أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال :

من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، وهذا تجنباً للخسارة.

2- أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية

- في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً، فإنه إذا استلم قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه و الفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

- عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، مما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض

خلاصة الفصل الأول

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدولة، فهو يعكس الوضع الاقتصادي للدولة، حيث أن استقرار أسعار الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد إذ تعتبر أسعار الصرف عنصر فعل في تنشيط التجارة الخارجية باعتبارها وسيلة ربط بين مختلف اقتصاديات دول العالم، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، إذا فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المحليين والأجانب.

ويتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عن طريق سعر الصرف الحر وهو سعر صرف عائم تتحكم فيه عوامل العرض والطلب، أو عن طريق السلطات النقدية المختصة ويسمى هذا بسعر الصرف الثابت، أو عن طريق اختيار أسلوب وسيط بين الأسلوبين السابقين وهو ما يسمى بسعر الصرف المدار.

ويتعرض سعر الصرف لتغيرات وتقلبات مستمرة نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، حيث تعرض هذه التغيرات المتعاملين في التجارة الخارجية وفي أسواق الصرف إلى خسائر في الصرف أو ما يدعى بمخاطر الصرف، وقد تكون هذه المخاطر وخيمة خاصة إذا كان مجال التغير واسع وحجم الصفقات كبير، وهو الشيء الذي جعل من المتعاملين يلجؤون إلى عدة تقنيات داخلية وخارجية من أجل تسيير وتغطية هذه المخاطر.

من خلال التعرض إلى أنظمة الصرف المختلفة، إنطاقا بقاعدة الذهب إلى نظام التعويم الحر تبين أن لسعر الصرف دور مهم في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسهم قطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري.

الفصل الثاني

الاطار النظر لميزان المدفوعات
والميزان التجاري

تمهيد :

تمتلك السلطات السياسية مجموعة من الأدوات تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية، المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من هذه الأدوات، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب عن هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في الحسابات (ميزان المدفوعات) الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى.(هريات، 2019، صفحة 3)

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات

تعددت تعاريف ميزان المدفوعات ومن بينها

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات.(القريشي، 2008، صفحة 56)

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.(عوض الله ، 2003، صفحة 100)

ويعرف صندوق النقد الدولي " ميزان المدفوعات " بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصادية دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم.

فالدولة شأنها في تجارتها الخارجي شأن التاجر العادي تمسك بدفتر عام نطلق عليه ميزان المدفوعات، وهذا الدفتر تسجل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي يقدمها المقيمين في الدولة للمقيمين في دولة أخرى وعلى الجانب الآخر تسجل فيه السلع والخدمات التي يقدمها المقيمين في تلك الدول الأجنبية للمقيمين في بلد هذا الميزان.

من التعاريف السابقة وردت عدت مصطلحات يجب تفسيرها وهي :

1- المعاملات الاقتصادية الدولية هي المعاملات التي تدرج في ميزان المدفوعات وهي عبارة عن تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة أو خدمة أو نقل الحق على صك مالي من شخص يقيم في البلد إلى شخص غير مقيم وبالعكس.

ومن المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى أو الاستيراد من الدول الأخرى كما أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل النقل والشحن والتأمين... إلخ من الخدمات كما يؤدي لهم في الوقت ذاته خدمات مماثلة من الأجانب وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها أجلا أم عاجلا. ولذلك ينقسم ميزان المدفوعات رأسيا إلى جانبين :

أ - جانب دائن : وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تأتي للبلد بإيرادات من العالم الخارجي وهو ما يطلق عليه أيضا جانب الإيرادات.

ب- جانب مدين : وهو الجانب الذي تقييد فيه المعاملات التي تقضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي وهو ما يطلق عليه جانب المدفوعات أو جانب المصروفات.

2- المقيم والغير مقيم : يعتبر المواطنون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون مؤقتا على أرض الدولة مثل السائحين من الأجانب لا يعتبرون من المواطنين وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للمواطنين خارج دولتهم لا ترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك لا يعتبر أعضاء البعثات الدراسية أو الدبلوماسية رغم وجودهم خارج الوطن مقيمون في الدولة المتواجدين فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدهم، أما رجال الأعمال الذين يعيشون في الخارج أطول من فترة زمنية معينة (تحدها قوانين دولهم) فيعتبرون كمقيمين في الدولة الأجنبية، وعليه فإن الإقامة الدائمة وليس الجنسية هي التي يعول عليها للفرقة بين ما يعتبر دوليا و ما لا يعتبر، ويجب أن لا ننسى أن مفهوم المقيمين يشمل كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (بنوك، شركات، مؤسسات،) .

3- الفترة الزمنية : لا توجد قاعدة ثابتة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي تكون في الغالب سنة فبعض الدول تحدد بداية السنة الميلادية وبعض الدول تحدد بداية السنة الميلادية وبعض الدول تبدأ سنتها في الأول من أبريل مثل اليابان أما الولايات المتحدة فتعد تقديرات ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة أشهر.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

- يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة زمنية معينة.
- يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية إلى أخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.
- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة أو الشاشة التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما وهذا الأمر في غاية الأهمية بصفة خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم على مناخ الاستثمار مشجعا أم طاردا.
- يفيد ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية من السلع المختلفة.

المطلب الثاني: أقسام ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى :

أولاً: ميزان العمليات الجارية

ويسجل كافة المعاملات الخارجية من السلع و الخدمات والمعاملات من جانب واحد وهو بدوره ينقسم إلى قسمين، الميزان التجاري

وحساب التحويلات.(أويابة و خليل، 2018، صفحة 168)

1- الميزان التجاري : وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين

أ- ميزان التجارة المنظورة: ويشتمل على التجارة السلعية (المنظورة) سواء كانت صادرات أو واردات، . 2-ب- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة، ومن أمثلة ذلك التأمين، العلاج، السياحة، التعليم، النقل الدولي.....إلخ.

2- حساب التحويلات: يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد (أي بدون مقابل) كالمساعدات الإنسانية والهدايا، التعويضات، وتحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم.

ثانيا : حساب العمليات الرأس مالية : وينقسم إلى قسمين

1- حساب تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج.

2- حساب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز هذه الاستثمارات عادة بسيولتها وسهولة انتقالها.

ثالثا : صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة

يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في الميزان، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات (الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن) يحتاج إلى تسوية ذلك من خلال السحب من الاحتياطات الدولية فيتحقق بالتالي التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

رابعا : فقرة الخطأ والسهو

يبني ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج والذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما دائن والآخر مدين، وبالتالي يجب أن يكون متوازنا دائما، أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد أن يتساوى بالضبط مع المجموع الكلي للبنود الدائنة، فمن الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماما لمجموع البنود في الجانب الدائن والجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث : حالات ميزان المدفوعات وأسباب الخلل فيه

أولاً : حالات ميزان المدفوعات

1- حالة التوازن: وهي أفضل حالات ميزان المدفوعات ويكون الأداء الاقتصادي يتسم بالكفاءة وهي حالة التوازن الخارجي للدولة ويكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها مساوياً للصفر.

2- حالة الفائض: ويكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها موجبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، والفائض المطرد يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة الكثافة النقدية وبالتالي يؤدي إلى التضخم. (أويابة و خليل،

2018، صفحة 169)

3- حالة العجز: وهي أخطر حالات ميزان المدفوعات حيث يكون التدفق النقدي إلى الخارج أكبر منه إلى الداخل، ويكون الرصيد سالباً أي أن المدفوعات للخارج أكبر من المتحصلات، وهذا يعني أن الدولة تعيش في مستوى أعلى مما تنتج مما يزيد مديونيتها تجاه الخارج، وكذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة البطالة وانخفاض الإنتاج الوطني.

ثانياً : أسباب الخلل في ميزان المدفوعات :

إن الخلل لكون في أقسام معينة من ميزان المدفوعات وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري وهذا العجز يؤثر سلباً على قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، ويحدث الخلل نتيجة لعدة أسباب أهمها :

1 : التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : فارتفاع قيمة عملة دولة ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة سلعها وبالتالي نقص الطلب عليها ونقص صادراتها.

2 : التضخم المحلي : إن ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية (الواردات)

3 : تدهور الميزة النسبية للصادرات : وهذا في المدى الطويل نسبياً مما يقلل من الصادرات.

4: أسباب هيكلية : وينطبق على الدول النامية غالباً حيث يتسم هيكلها للصادرات بتركزه على سلعة أو سلعتين (كالنفط) مثلاً مما عرضها لتقلبات الأسعار الدولية.

5 : أسباب دورية : مثل الأزمات الاقتصادية العالمية من اصخم وكساد.

6 : الظروف الطارئة : كالكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية

المبحث الثاني : ماهية للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات كما يمكن أن يطلق عليه " الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري

تعددت التعاريف حول الميزان التجاري حيث أن معظمها تصب في سياق واحد.

فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها.(عبد الرحمان، عبد العظيم، و ، 1999، صفحة 543)

كما يعرف الميزان التجاري بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.(عبد الناصر، 2006، صفحة 387)

ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري.

يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا فإذا كان رصيده إيجابيا فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا " فائض تجاري " أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبا فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع

والخدمات أقل من وارداتها أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى " بالعجز التجاري " فلا ينبغي النظر إلا هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان مثل الولايات المتحدة بما عجز تجاري لكن لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة .

مما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدواة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

وبما أن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التطرق إلى مفهوم كل من الصادرات والواردات.

أولاً: مفهوم الصادرات والواردات

1- مفهوم الصادرات

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي. بمعن آخر تمثل جزءاً من الطلب على الناتج الوطني، فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأس مالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأس مالية. (صخري، 2000، صفحة 130) مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دلت على تخلف الهيكل الانتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية.

2- مفهوم الواردات

تعرف الواردات على أنها جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط لإنتاج المنتج داخل حدود الوطن (صخري، 2000، الصفحات 131-132). إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور

الاقتصاد الوطني ودرجة تبعيته للخارج، كما يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التبعية، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

المطلب الثاني : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي

أولاً- الميزان التجاري السلعي : يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة والذي تسجل فيه قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، منسوجات، أجهزة كهرو منزلية... إلخ) بقيد دائن أما الواردات من السلع (سيارات، معدات،... إلخ) بقيد مدين.

ثانياً- الميزان التجاري الخدمي : ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمال، عوائد رأس المال).

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزء من ميزان المدفوعات ومع ذلك فهو ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي. فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالفائض وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة عن الحاجات الداخلية كما يعني الفائض حصول البلد على العملة الأجنبية، كما يعني أيضاً تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة. (بن طالب، 2012،

صفحة 57)

ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلاً حقيقياً إلى الأجنبي أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج من قيمة الصادرات إلى الخارج. وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره للاستيراد لتوفير هذه الحاجات.

وأخيراً إذا كان هناك توازن أو فائض في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية.

المبحث الثالث: مكانة الدولار والأورو في النظام النقدي العالمي

تستعمل النقود في المعاملات الاقتصادية الدولية لنفس الاعتبار الذي تستعمل من أجله في المعاملات الداخلية، إلا أن الفرق بين المعاملتين ينحصر في استعمال عملة واحدة في المعاملات الداخلية ويتعداه إلى مجموعة من المعاملات في المعاملات الدولية .

المطلب الأول: مكانة الدولار في النظام النقدي العالمي

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأولى في العالم بدون منازع فقد تربع على عرش النظام النقدي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظرا لأهمية عملة الدولار في الاقتصاد الدولي نجد أن الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي العالمي الأول، إذ تحتفظ معظم دول العالم باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة وبذلك استولى الدولار على ثلثي احتياطي النقد الأجنبي في العالم و80 بالمائة من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، ونجد أن أكثر من 50 بالمائة من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار. بما فيها البترول إذ تسعر كافة دول منظمة أوبك نفطها بالدولار الأمريكي.

وبالتالي أي تذبذب واضطراب في سعر صرف الدولار ينعكس على أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

والدولار الأمريكي مدعم باقتصاد قوي ذو إنتاجية عالية وسيطرة على التجارة العالمية ونفاذ إلى الأسواق الخارجية وقدرة على زيادة الصادرات، مما سبق يتأكد الدور المحوري للاقتصاد الأمريكي في للاقتصاد العالمي

أولا : هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي

ترجع سيادة الدولار على الاقتصاد العالمي إلى العديد من الأسباب والعوامل منها: (أحمد فريد و محمد السيد، 2000، صفحة

(198

- يلعب الاقتصاد الأمريكي دور الوسيط في الاقتصاد العالمي ويؤثر في معظم اقتصاديات الدول النامية، وأيضا بعض الدول المتقدمة.

- يعتبر الاقتصاد الأمريكي بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخداما عاما على المستوى العالمي.

- يمكن وصف الاقتصاد الأمريكي بأنه الوسيط المالي الذي يقوم بتحويل الاحتياطات المتراكمة بواسطة الدول الأخرى في صورة أوراق مالية عالمية طويلة الأجل.

- إن الدولار يعتبر العملة المحورية والمؤثر الأساسي في نظام النقد العالمي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية.

1- الدولار وتسعير النفط

خلال السبعينات من القرن الماضي تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة أوبك على تنصيب الدولار كعملة لتقييم وبيع النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما زاد في قوة ومكانة الدولار عالمياً حيث تعتبر هذه الاتفاقية كدفعة قوية، رغم الأزمات التي مر بها الدولار في تلك الحقبة، إذن استمرار الرابطة بين الدولار والنفط تعني استمرار قوة الدولار الأمريكي فأى اعتراض أو اقتراح على فك الرابطة بين النفط والدولار تواجه بكل بحزم من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن استبدال الدولار بالأورو في الأسواق النفطية سيؤدي إلا انخفاض الطلب على الدولار وبالتالي تراجع قوته كعملة مرجعية عالمية.

وحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996 أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 10 بالمائة يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بنسبة 2 بالمائة، ذلك أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات

المتحدة الأمريكية وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري والحساب الجاري الأمريكي، ومن ثم انخفاض سعر صرف الدولار أمام الأورو. (عبد السلام، 2011، صفحة 167)

ثانياً: آثار انخفاض الدولار على الدول النامية والنفطية

إن انخفاض الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع الدولارية للدول الأخرى في الدول المتقدمة، وخاصة تلك المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حصيلة صادرات الدول النامية والتي غالباً ما تسعر بالدولار سوف تنخفض نتيجة لانخفاض سعر الدولار، وقد تضررت نتيجة الانخفاض في الدولار الدول النفطية بالذات والتي تحصل على حصيلة صادراتها النفطية بالدولار، لان قوتها الشرائية سوف تنخفض أي أن كمية النفط المصدرة ستشتري قدراً أقل من السلع والخدمات وهذا يؤدي لا محال إلى ارتفاع تكلفة واردات هذه الدول وخاصة إذا كانت تلك الواردات مقومة بعملة أخرى أقوى من الدولار، كما قد

تضررت فعلا دول عديدة نتيجة الانخفاض وبالذات تلك الدول التي لديها ودائع كبيرة بالدولار في البنوك الأجنبية أو بشكل استثمارات أخرى، وهذا ما يؤدي إلى خسارتها مبالغ لا يستهان بها بسبب ذلك.

كما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطات الرسمية الدولارية، فإنه يؤدي أيضا إلى انخفاض قيمة الأسهم والسندات المحررة بالعملة ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، وهذا ما يحدث في الدول العربية النفطية، وتنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار وهذا ما أثبتته دراسة أجرته المؤسسات الأوروبية حيث تبين أن ارتفاع الأورو إلى 3.1 دولار يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل 6.0 نقطة

ثالثا: تراجع دور الدولار بعد ظهور الأورو

بعد ظهور الأورو ولمدة ليست طويلة تحول إلى منافس رئيسي للدولار كاحتياطي نقدي عالمي ولتنتهيمنافسة الأورو للدولار في نسبة الاحتياطات الدولية من الصرف، بل تعادها ليصبح الأورو كعملة تسعير في الأسواق المالية وكملة لتقييم الديون العالمية وإصدار الأسهم والسندات في مختلف الأسواق المالية العالمية.

المطلب الثاني : مكانة الأورو في النظام النقدي العالمي

لمواجهة التغيرات الدولية كان يتوجب على بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تتكيف مع التطورات إذ أصبح من الصعب البقاء في سوق موحد شاسع، مع وجود عملات وطنية تتداول على نطاق ضيق، ولا يستقر سعر الصرف فيما بينها.

وعليه ظهر الأورو كعملة دولية قوية مدعومة باقتصاديات اثني عشر (12) دولة كان له الأثر البالغ في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم فالأثر على أسواق الصرف الأجنبي وسوق العملات سيكون واضحا، إذ بظهور الأورو انتهى عهد الأحادية القطبية التي كان يتمتع بها الدولار وحل محله عهد الثنائية القطبية في سوق العملات، مما أدى إلى تراجع دور الدولار في العالم .

ومما لاشك فيه أن سعر الصرف بين الدولار والأورو له أثر كبير على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن أغلب المعاملات الدولية تتم بالدولار و الأورو

أولا: دور الأورو في النظام النقدي العالمي

يمثل ظهور الأورو مؤشر لبداية نظام نقدي دولي جديد يعمل بالارتكاز على عمليتين هما الدولار والأورو، ورغم أن العملية المحورية هي الدولار، إلا أنه يلقى منافسة شديدة من قبل الأورو في أداء الوظائف الأساسية الثلاث (التبادل، الحساب، مخزن للقيمة).

وترتكز فرضية منافسة الأورو للدولار على ثلاثة عوامل أساسية وهي :

- حجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

- السياسة النقدية المتبعة التي تعتمد عليها قيمة الأورو.

- الانضباط المالي والنقدي الذي يعتبر جوهر معاهدة ما سترينجت.

إلى جانب التأثير الإيجابي المنتظر من الأورو على النظام النقدي الدولي من خلال دعمه لتحقيق استقرار أسعار الصرف ينتظر أن يمثل عملة للتجارة و الاستثمارات والاحتياطات الدولية، ففي جانب التجارة العالمية يمثل الأورو 20 بالمائة مقارنة بنسبة 50 بالمائة للدولار إن التبادل التجاري بين منطقة الأورو وعدد كبير من دول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط مرشح للارتفاع، نظرا لانخفاض تكاليف المعاملات في إطار السوق الأوروبية الموحدة، أما فيما يخص الاستثمار فالملاحظة الأولى فهي مساهمة الأورو في إنشاء السوق المالية الموحدة التي تتميز بالعمق والسيولة الكبيرة والتنوع من حيث الأدوات المالية، وفي مجال الاحتياطات ينتظر أن تزداد الحاجة إلى الأورو من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك دول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط التي تربطها علاقات اقتصادية قوية بمنطقة الأورو، كما أن مبدأ توسيع المخاطر دفع البنوك المركزية في آسيا و أمريكا اللاتينية إلى الاحتفاظ بجزء من احتياطهما بالأورو.

المبحث الرابع: قطاع المحروقات. في الجزائر

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما :

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم له بصفة أساسية على الريع البترولي.

- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحل - استكشاف، استخراج ونقل - بصفة كبيرة على تقنيات

الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فنعصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية " لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول والغاز ولا تعتبر دولا

نفطية مثل النرويج ، هولندا و روسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال،

ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات

تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب

ثروة النفط. (مقليد، 2007، صفحة 31)

المطلب الأول: ماهية قطاع الحروقات.

تتنوع الحروقات إلى عدة موارد طاقوية، إلا أنها تشترك في الأهمية التي تكسبها مكانة كبيرة في الاقتصاد.

أولا: تعريف الحروقات

تتكوّن الحروقات من كلمتين hydro & carbure أي الهيدروجين والكربون، وهو اسم شامل لأصناف مختلفة من الغاز

والبترول، لأنها تتكوّن أساسا من الهيدروجين (H) والكربون (C).

يمكن أن تكون الحروقات حجرية أو سائلة أو غازية، كما يمكن تقسيمها إلى عائلات مختلفة، كلّ عائلة لها صيغتها

ومميزاتها الخاصة بها.

ثانيا: أنواع الحروقات

تنقسم الحروقات إلى عدة أنواع أهمها البترول والغاز الطبيعي، حيث لديها عدة تعاريف منها

1- البترول

النفط أو الذهب الأسود من المصطلحات التي أطلقت على البترول، وقد تعددت تعاريفه:

كلمة بترول مكونة من كلمتين *pétro & oléum* وتعني زيت الحجر. ويتكون البترول من حوالي مركب، أساسها الهيدروجين والكربون، وتتراوح نسبة الكربون ما بين 80 و 87%، أما الهيدروجين فما بين 10 و 14%، بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الآزوت، الفوسفات، الأكسجين، الهيليوم ... الخ، تتراوح كثافة (ثقل) البترول ما بين 0,65 و 1,85 غ/سم، يقاس البترول عموما بمقاسين وهما الطن والبرميل

يتواجد البترول في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمّعات من المواد الهيدروكربونية تكوّنت منذ أمد بعيد، نتيجة لتفكك بقايا الحيوانات والنباتات، وتأثير الشمس تتكوّن من الهيدروجين والكربون؛ وعليه: فإن البترول يتكوّن من مركبات هيدروجينية، يتواجد في باطن الأرض جراء تفكّكات عضوية منذ مدّة كبيرة، يتواجد بعدة حالات سائلة صلبة أو غازية.

2- الغاز الطبيعي: وهو من أنظف المصادر الأحفورية، يحتوي على وحدات حرارية عالية، يتكوّن من نفس مركبات البترول، يدخل في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، كصناعة الإسمنت والحديد والصلب.

أي أنّ الغاز الطبيعي مورد شبيه بالبترول من ناحية المركبات إلا أنّه يتواجد في الحالة الغازية.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات

إنّ ما تملكه الجزائر من احتياطات من المحروقات، والخصائص التي تميّز كلّ منها، والكمية المنتجة هو ما جعل لها دو أكبر في الحصول على العملة الصعبة التي تساعد على التنمية.

ويتوزع احتياطي المحروقات على حوالي 200 حقل، أهمها حقول حوض إيليزي وحقول حوض الصحراء الوسطى.

أولا: مميزات المحروقات الجزائرية

تمتاز المحروقات الجزائرية بعدة خصائص جعلتها ذات قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية، وأهم هذه المميزات:

1- ميزة الموقع الجغرافي: للجزائر ميزة القرب من أسواق الاستهلاك، أي أنّ الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية و أيضا الأمريكية، مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب منحها ما يسمّى بـ " الفرق الناجم عن النقل"، مما جعل منتجاتها من المحروقات في وضع تنافسي أفضل.

2- ميزة الجودة: تمتاز المحروقات الجزائرية بنوعية جيّدة مقارنة بالمنتجات المصدرة من الدول الأخرى، فالبتروال المستخرج من صحراء الجزائر يعتبر من الأنواع الخفيفة، وهو الأكثر طلبا

3- والأعلى سعرا في الأسواق، وذلك بسبب إمكانية الحصول على كميات كبيرة من مشتقات البتروال، كما أنّ المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعدّ من أهمّ المنتجات.

ثانيا: إنتاج المحروقات في الجزائر.

يعتبر البتروال والغاز الطبيعي من مصادر الطاقة التي تحتلّ المرتبة الأولى في الكميّة المنتجة مقارنة بباقي المصادر.

1- إنتاج البتروال: يمكن توضيح إنتاج الجزائر من البتروال في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: إنتاج البتروال في الجزائر (2006 - 2018) الوحدة ألف برميل لليوم

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج البتروال	1368.8	1371.6	1356	1216	1189.8	1161.6	1199.8
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
إنتاج البتروال	1202.6	1192.8	1157.1	1020.3	993	997	

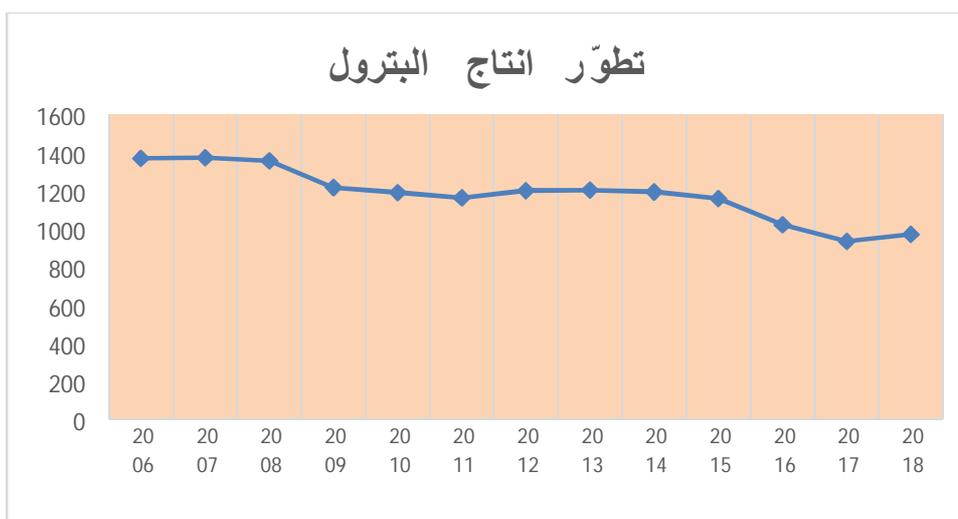
Source : opecannualstatistical bulletin 2010,P30

opecannualstatistical bulletin 2014,P 9

opecannualstatistical bulletin 2016,P 28

والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول

الشكل رقم 06: تطور إنتاج البترول في الجزائر (2006-2018)



المصدر: جحنين كريمة، نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة ضمن

متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر، 2021/2020.

نلاحظ أنّ إنتاج البترول مرّ بعدة مراحل، بداية من 2006 إلى 2008 نلاحظ أنّ الكمية شبه مستقرة، ومن 2009 إلى

2012 هناك انخفاض ملحوظ في الكمية، وهذا يرجع لتأثير الأزمة المالية في 2008، ثم ارتفع في سنة 2013 بكمية ضئيلة، إلا

أنّه عاود الانخفاض مرة أخرى في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة في الأسعار.

2. إنتاج الغاز الطبيعي:

يمكن توضيح إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي في الفترة الأخيرة في الجدول الموالي: جدول رقم (02): إنتاج الغاز الطبيعي في

الجزائر (2006-2015) الوحدة: مليون م3

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011

190127	192208	196917	201186	198182	194782	انتاج الغاز
		2015	2014	2013	2012	السنوات
		183824	186724	179489	182599	انتاج الغاز

المصدر: جحنين كريمة، مصدر سابق

.Source :opecannualstatistical bulletin 2010,P31

. opecannualstatistical bulletin 2014,P30

.opecannualstatistical bulletin 2016,P102

وسنلخص معطيات الجدول في الشكل الموالي

شكل رقم 07 تطور إنتاج الغاز (2006 - 2015)



المصدر: جحنين كريمة ، مرجع سابق

نلاحظ أنّ إنتاج الغاز الطبيعي كان شبه مستقر من 2006 إلى 2011 تتخلله زيادة طفيفة في سنة 2008، ثمّ انخفض في سنتي 2012 و 2013، ثمّ عاد وارتفع بكمية قليلة وشبه مستقرة في السنوات الأخيرة.

ثالثا: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي، فأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث تفوق صادرات هذا القطاع 98% من الصادرات الإجمالية، وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية، ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الثاني:

الميزان التجاري هو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء قيما يتعلق بالواردات أو الصادرات، إذ تمثل حركة الصادرات والواردات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، إذ يرتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات البترول، حيث تغطي الصادرات النفطية بصورة شبه كلية فاتورة الواردات، وعليه الميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر، وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية وتدهور المستوى المعيشي والاجتماعي بالجزائر، وبالتالي رفع رصيده كان أهم

أهداف الإصلاحات الاقتصادية لاسيما في جانب التجارة الخارجية، لذا كان إلزاما على الحكومات المتعاقبة في الجزائر الاهتمام بأسعار البترول وتقلباتها.

الفصل الثالث

تحليل الميزان التجاري الجزائري

تمهيد:

باعتبار الميزان التجاري هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، والميزان التجاري الموجب يعني فائضا تجاريا تكون فيه الصادرات أكثر من الواردات والعكس صحيح بالنسبة للميزان التجاري السالب.

و الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على صادراتها من المحروقات وهذا ما يجعل اقتصادها عرضة للأزمات خاصة تلك الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدولار مقابل الأورو .

وقبل التطرق إلى تحليل الميزان التجاري الجزائري و كيف يتأثر بأسعار صرف الدولار والأورو لابد من التطرق إلى المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ثمهيكل الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول: مراحل سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق أنظمة صرف مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد ارتبط هذا الاختلاف باختلاف المناهج المتبعة من طرف الدولة والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987):

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

أولا - المرحلة الأولى (1964 - 1973):

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال

وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية سنة 1963، وخلال سنة 1963 سعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 111/36 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك، وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 111/46 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 180 ملي غرام من الذهب، وهو نفس سعر صرف الفرنك الفرنسي أي 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي، (جعفري، 2013، صفحة 99) واستمر هذا التكافؤ بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي

إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي نتيجة تعرض الفرنك لهجمات مضاربة حادة، وانخفض سعر صرف الفرنك من 4.93 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 55.5 فرنك لكل دولار أمريكي.

رغم ذلك الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن ارتباط الدينار الجزائري بقي مستمرا بالفرنك الفرنسي، لكن لم يتبعه في الانخفاض بل أصبح 1 دينار جزائري = 25.1 فرنك فرنسي واستقر في حدود هذا السعر إلى غاية ديسمبر سنة 1973. وقد حافظت السلطات الجزائرية على استقرار وثبات سعر الصرف خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، بسبب شروعاتها في تطبيق مخططها التنموي للثلاثي الأول (1967 - 1969) والذي يتطلب استقرار سعر الصرف. وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية سنة 1963، وخلال سنة 1963 سعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 111/36 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك، وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 111/46 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 180 ملي غرام من الذهب، وهو نفس سعر صرف الفرنك الفرنسي أي 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي، واستمر هذا التكافؤ بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي نتيجة تعرض الفرنك لهجمات مضاربة حادة، وانخفض سعر صرف الفرنك من 4.93 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 55.5 فرنك لكل دولار أمريكي.

رغم ذلك الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن ارتباط الدينار الجزائري بقي مستمرا بالفرنك الفرنسي، لكن لم يتبعه في الانخفاض بل أصبح 1 دينار جزائري = 25.1 فرنك فرنسي، واستقر في حدود هذا السعر إلى غاية ديسمبر سنة 1973. وقد حافظت السلطات الجزائرية على استقرار وثبات سعر الصرف خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، بسبب شروعاتها في تطبيق مخططها التنموي للثلاثي الأول (1967 - 1969) والذي يتطلب استقرار سعر الصرف¹.

ثانيا- المرحلة الثانية (1974 - 1986):

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام برتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار الجزائري وربطه بعملة واحدة إلى سلة من العملات مكونة من أربعة عشر عملة

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987-1994):

إن أهم ما يميز هذه الفترة انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك فقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورات مختلفة تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987 - سبتمبر 1991): قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 9.4 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 7.17 دينار جزائري لكل دولار في نهاية مارس 1991، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1991) في الجدول التالي: جدول

رقم 03: تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (87-91)

السنوات	87	88	89	90	91
سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي	4.63	5.91	7.61	12.20	17.76

Source: banque d'algerie, rapport 2002, evolutioneconomique et monétaire en Algerie, juillet 2002, p:97.

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدينار انخفضت مقابل الدولار الأمريكي بين ديسمبر 1987 و13 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وقد عرفت قيمة الدينار تخفيضاً قدره 70% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1991 لينتقل سعر صرف الدينار من 20.12 في نهاية سنة 1990 إلى 76.17 دينار جزائري واستقر على هذا الحال إلى غاية 30 سبتمبر 1999.

ثانيا: التخفيض الصريح: في 30 سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قراراً بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 5.22 دينار لكل دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994. وفي تاريخ 10 أبريل 1994 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 17.40% وأصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دينار لكل دولار أمريكي. (بن علي، 2008، صفحة 218)

وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمي.
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك منتجاتها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛
- العمل على الحد من الكتلة النقدية* (M2) وجعلها في حدود 41 مليار دينار (زاوية، 2015، صفحة 64)

المطلب الثالث:مرحلة التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا:

بعد التخفيض الصريح لقيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك بداية بنظام التثبيت إلى غاية 1995 ثم سوق الصرف ما بين البنوك ابتداء من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

أولا: نظام التثبيت (سبتمبر 1994 - ديسمبر 1995):

طبقا للتعليمية رقم 16- 94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وذلك بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في

مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين سبتمبر 1994 وديسمبر 1995، (مؤذن، 2012، صفحة 124) وقد كانت هذه الجلسات تنظم أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض*بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل عرض، وفي بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/21/13، أي دام هذا النظام خمسة عشرة (15) شهرا وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعد تحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية. (بربري، 2011، صفحة 234)

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك (1996- إلى يومنا هذا):

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 1995/21/32 لائحة رقم 08- 95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة (شيباني، 2008، صفحة 19)، حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار

صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس

تواريخ الاستحقاق. (بربري، 2011، صفحة 235)

المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

إن تأثير سعر الصرف لا يمكن حصره في مجموعة محددة من المتغيرات خاصة وأن سياسة سعر الصرف لا يمكن فصلها بأي شكل من الأشكال عن المتغيرات الكلية في أي اقتصاد، وتعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من مشكل التباين في استخدام نوع من العملات في تسوية مختلف المعاملات الأمر الذي ساهم في حدوث مشاكل نقدية. ويجمع الاقتصاديون أن سبب انحراف الإجراءات المتعلقة باستهداف سوق الصرف يكمن في العوائد التي تحققها الجزائر من صادراتها النفطية والتي يتم تقييمها بالدولار الأمريكي في حين أن مختلف الواردات التي تستوردها الجزائر من مختلف دول العالم يتم تسديد قيمتها بالأورو.

أمام هذا الوضع فإن ارتفاع أسعار البترول يكون في صالح الاقتصاد الجزائري إذا كان ذلك مرفوقا بارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى؛ كما أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى خاصة الأورو سيكلف الاقتصاد الجزائري أعباء إضافية: تتمثل في الفرق بين العملتين. الأمر الذي يزيد حتما من فاتورة الاستيراد.

المطلب الأول: التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020

إن تحليل التركيب السلعي للواردات له أهمية في توضيح طبيعة وتطور الاقتصاد ودرجة ارتباطه وتبعيته للعالم الخارجي .

الجدول رقم 04 : التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2008 الوحدة : مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المنتجات الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813
الطاقة	129	139	145	114	173	212	244	324	594
منتجات خام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394
منتوج مصنع	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014

174	146	96	160	173	129	148	155	85	سلع وتجهيزات زراعية
13093	8534	8528	8452	7139	4955	4423	3435	3068	سلع وتجهيزات صناعية
6397	5243	3011	3107	2797	2112	1655	1466	1393	سلع استهلاكية غير غذائية
39479	27631	21456	20357	18308	13534	12009	9940	9173	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1963-2010)

يبين الجدول أعلاه تركيبة واردات الجزائر التي تميزت بالتنوع والارتفاع المستمر طوال الفترة (2000-2008).

الجدول رقم 05 : التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2009-2014 الوحدة : مليون دولار

البيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المنتوجات الغذائية	5863	6058	9850	9022	9580	11005
الطاقة	549	955	1164	4955	4385	2879
منتوجات خام	1200	1409	1783	1839	1841	1891
منتوج نصف مصنع	10165	10098	10685	10629	11310	12852
سلع وتجهيزات زراعية	233	341	387	330	508	658
سلع وتجهيزات صناعية	15139	15776	16050	13604	16194	18961
سلع استهلاكية غير غذائية	6145	5836	7328	9997	11210	10334
المجموع	39294	40473	47247	50376	55028	58580

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2009-2014)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استمرار ارتفاع حجم الواردات خلال الفترة (2009-2014) مع محافظتها على نفس التركيبة خلال الفترة (2000 - 2008) حيث احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى حيث قدرة سنة 2014 ب 18961 مليون دولار تليها منتجات نصف مصنعة في المرتبة الثانية ب 12852 مليون دولار وفي المرتبة الأخيرة سلع وتجهيزات زراعية ب 658 مليون دولار.

ويفسر استمرار ارتفاع حجم الواردات خلال الفترة (2009-2014) إلى البرامج التنموية المعتمدة من طرف الدولة.

الجدول رقم 06 : التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2015-2020 الوحدة : مليون دولار

البيان/السنوات	2015	*2016	2017	2018	*2019
المنتجات الغذائية	9316	8224	8438	8573.58	8072.3
الطاقة	2376	12292	14504	1078.1	1436.2
منتجات خام	1560	1559		1900.25	2012.2
منتوج نصف مصنع	12034	11482	14606	10965.84	10297.52
سلع وتجهيزات زراعية	664	501	14606	564.76	457.7
سلع وتجهيزات صناعية	17076	15394		16488.96	13202.4
سلع استهلاكية غير غذائية	8676	8275	8511	6761.7	6455.8

المجموع	51702	46727	46059	46330.21	41934.12
---------	-------	-------	-------	----------	----------

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2015-2016-2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع في حجم الواردات خلال الفترة (2015-2019) وهذا لتراجع صادرات المحروقات مما أدى بالحكومة إلى تسقيف فاتورة الواردات.

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم 07: تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2008 الوحدة: مليون دولار

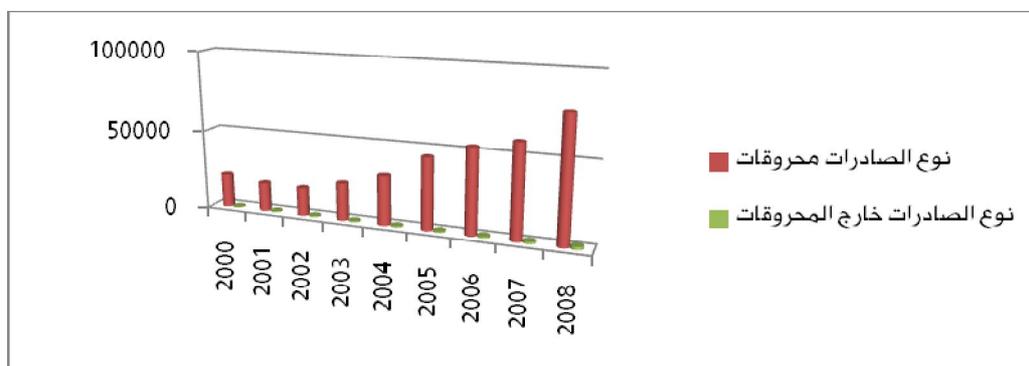
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361
النسبة	97,27	96,62	96,1	97,27	97,57	98,03	97,83	97,79	97,57
خارج المحروقات	612	648	734	673	781	907	1184	1332	1937
النسبة	2,73	3,83	3,9	2,73	2,43	1,97	2,17	2,21	2,43
المنتجات الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119
منتجات خام	44	37	51	50	90	134	195	169	334
منتوج	465	504	551	509	571	651	828	993	1384
نصف مصنع									
سلع وتجهيزات زراعية	11	22	20	1	/	/	1	1	1

67	46	44	36	47	30	50	45	47	سلع وتجهيزات صناعية
32	35	43	19	14	35	27	12	13	سلع استهلاكية غير غذائية

المصدر : المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2008-2000)

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة من (2008-2000) تميزت بارتفاع صادرات المحروقات وهذا نظرا لارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، في حين هناك ثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات والتي بلغت في مجموعها خلال هذه الفترة ما يقارب 8787 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل 2,46 من إجمالي الصادرات، وهذا ما يدل على هامشيتها في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 08: التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2008-2000



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معطيات الجدول أعلاه

الجدول رقم 08: تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2014

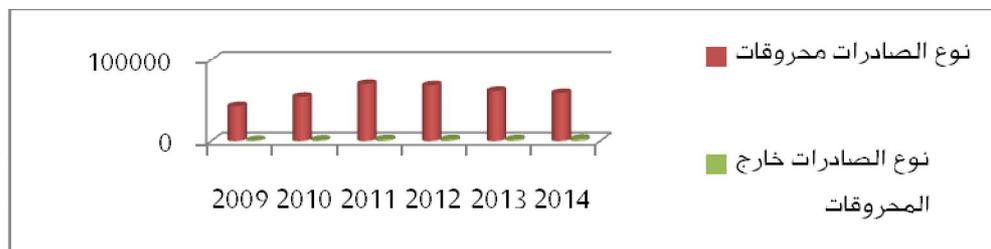
2014 الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009
المحروقات	60304	62960	69804	71427	55527	44128

النسبة	97,64	97,33	97,2	97,13	96,9	95,4
خارج المح وقات	1066	1526	2062	2062	2014	2582
النسبة	2,36	2,67	2,8	2,87	3,1	4,6
المنتوجات الغذائية	113	315	355	315	402	323
منتجات خام	170	94	161	168	109	109
منتوج نصف مصنع	692	1056	1496	1527	1458	2121
سلع وتجهيزات زراعية	/	1	/	1	/	2
سلع وتجهيزات صناعية	42	30	35	32	28	16
سلع استهلاكية غير غذائية	49	30	15	19	17	11
المجموع	45194	57053	73489	71866	64974	62886

المصدر: المديرية العامة للجمارك، احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2009-2014)

الشكل رقم 09: التركيب السلمي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه

يتضح من خلال الجدول أعلاه سقوط حر للصادرات خلال سنة 2009 وهذا نظرا للأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري

2008) والتي كان من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات ومنه تقلص وارداتها منها لتبدأ في التحسن

مرة أخرى، لكن التحسن لم يستمر وبدأ في التراجع لتصل مساهمة المحروقات سنة 2014 في إجمالي الصادرات ما نسبته 95,4 بالمائة من ناحية أخرى صادرات خارج المحروقات في الارتفاع لتصل 4,6 بالمائة سنة 2014، حيث كانت للمنتجات النصف

مصنعة دور كبير

في تشكيلها مع استمرار غياب قطاع الزراعة.

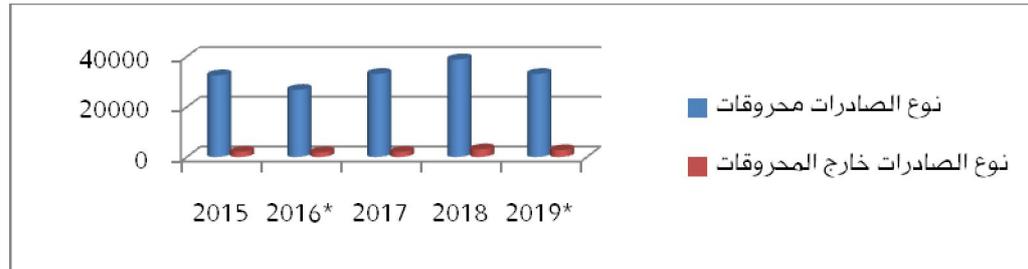
الجدول رقم 09: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2020)

البيان /السنوات	2015	*2016	2017	2018	*2019
المحروقات	33080	27102	33261	38871.75	33243.17
النسبة	95,65	93,84	94,54	94,61	94,09
خارج المحروقات	1969	1781	1930	2925.75	2580.37
النسبة	4,3	6,16	5,46	5,39	5,91
المنتجات الغذائية	235	327	349	373.77	407.86
منتجات خام	106	84	73	92.39	95.95
منتوج نصف مصنع	1597	1299	1410	2335.58	1956.92
سلع وتجهيزات زراعية	1	/	0.29	0.31	0.25
سلع وتجهيزات صناعية	19	53	78	90.1	82.97
سلع استهلاكية	11	18	20	33.42	36.42

					غير غذائية
35824.54	41797.32	35191	28883	34668	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2014 - 2019)

الشكل 10: التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2015-2020



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه

يتبين من الجدول أعلاه تراجع إجمالي الصادرات وبالتحديد المحروقات خلال الفترة (2015-2019) وهذا نتيجة تأثير الأزمة النفطية 2014، حيث سجلت سنة 2016 أدنى نسبة لصادرات المحروقات والتي قدرت بنسبة 93,84 ثم تلتها سنة 1919 بنسبة 94,09.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري وأسعار النفط

جدول رقم 10: تطور وضعية الميزان التجاري للفترة (2000-2008)

معدل التغطية %	رصيد الميزان التجاري	الواردات (CAF)	إجمالي الصادرات (FOB)	نوع الصادرات		البيان
				خارج المحروقات	محروقات	
240	12858	9173	22031	612	21419	2000
192	9192	9940	19132	648	18484	2001
157	6816	12009	18825	734	18091	2002

182	11078	13534	24612	673	23939	2003
175	13775	18308	32083	781	31302	2004
226	25644	20357	46001	907	45094	2005
255	33157	21453	54613	1184	53429	2006
218	32532	27631	60163	1334	58831	2007
201	39819	39479	79298	1937	77361	2008

Source: Direction Générale des Douanes STATISTIQUES DU COMMERCE
EXTERIEUR DE L'ALGERIE

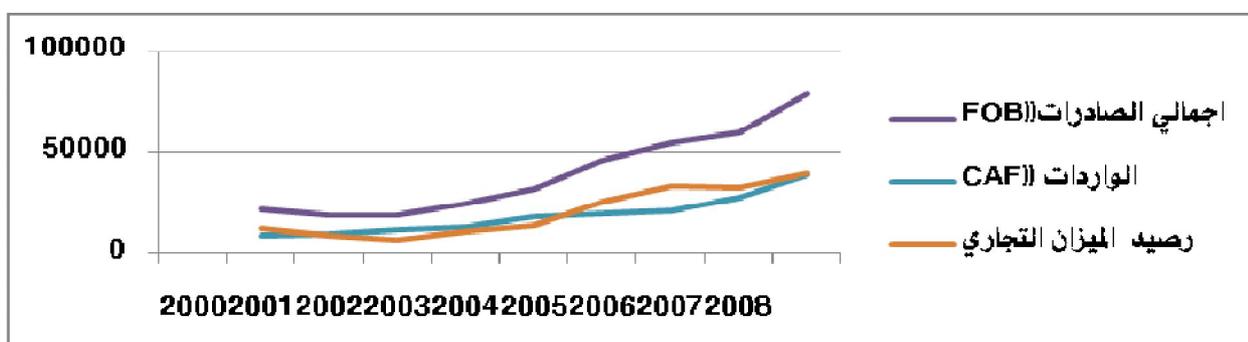
من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا موجبا خلال الفترة 2000-2008 تتراوح بين الارتفاع والانخفاض وكان لصادرات المحروقات الدور الكبير في تحديد هذه الوضعية التي عرفت هي الأخرى ارتفاع وانخفاض تزامنا مع تقلبات أسعار النفط كما يوضحه الجدول رقم (11)

جدو رقم 11: تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل \$	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,5	99,97
صادرات المحروقات مليون دولار	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361

أين سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2000 فائض بقيمة 12858 مليون دولار ليسجل تراجع سنّي 2001 و2002 قدر ب 9192 و6816 مليون دولار على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع حصيلة الصادرات وخاصة صادرات النفط بسبب أسعارها ليحقق رصيد الميزان التجاري ارتفاعا متصاعدا ابتداء من 2003 إلى 2008 إذ سجل أعلى قيمة له سنة 2008 من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا متصاعدا منذ سنة إلى 2008 إلى 2008 وهذا نتيجة زيادة الطلب على السلع والتجهيزات الاستثمارية وهذا ما يوضحه الشكل رقم (09)

شكل رقم 11: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008



جدول رقم 12: تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2014 الوحدة مليون دولار

البيان	نوع الصادرات		اجمالي الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
	محروقات	خارج المحروقات				
2009	44128	1066	45194	39294	5900	115
2010	55527	1526	57053	40473	16580	141
2011	71427	2062	73489	47247	26242	156
2012	69804	2062	71866	50376	21490	143

118	9946	55028	64974	2014	62960	2013
107	4306	58580	62886	2582	60304	2014

Source: Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE période (2009-2014)

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري سنة حيث قدر 2009 حيث قدر ب 5900

مليون دولار مقارنة بما كان عليه في 2008 حيث قدر ب 39819 مليون دولار وهذا راجع لتأثير الأزمة المالية

العالمية سنة 2008 على أسعار النفط نتج عنه تراجع صادرات المحروقات، ليتحسن رصيد الميزان سنة 2010 لكن

هذا التحسن لم يستمر ليسجل أدنى قيمة له سنة 2014 والمقدرة ب 4306 مليون دولار تزامنا مع تراجع أسعار

النفط وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13)

جدول رقم 13 تطور صادرات المحروقات تظل أسعار النفط خلال الفترة 2009-2014

البيان / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل \$	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23
صادرات المحروقات مليون دولار	44128	55527	71427	69804	62960	60304

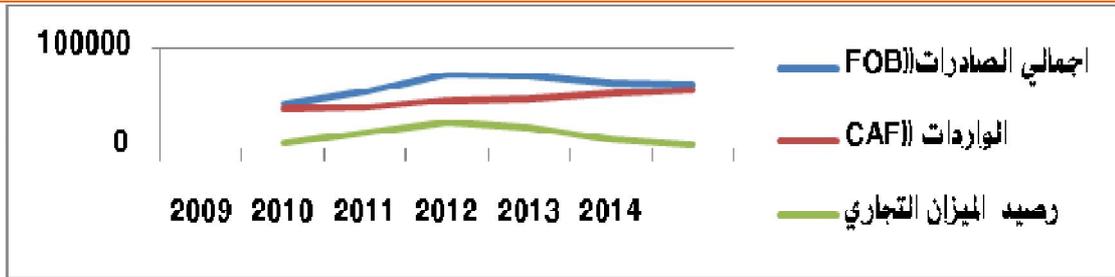
Source: <https://www.bank-of-algeria.dz> Rapport annuel (2014-2010)

أين ظهر حليا من خلال الجدول رقم (13) تقلبات صادرات المحروقات تبعا لتقلبات أسعار النفط، كما يبين الشكل

الموالي رقم (10) العلاقة الطردية بين إجمالي الصادرات ورصيد الميزان التجاري

كما استمر الارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الشكل التالي

شكل رقم 12 وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2014



جدول رقم 14: تطور وضع الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2020

البيان	نوع الصادرات		إجمالي الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
	محروقات	خارج المحروقات				
2015	32699	1969	34668	51702	17034-	67
*2016	27102	1781	28883	46727	17844-	62
2017	33261	1930	35191	46059	10868-	76
2018	38871.75	2925.57	41797.32	46330.21	4532.89-	90.22
*2019	33243.17	2580.37	35823.54	41934.12	6110.57-	85.43

Source: Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE période(2015-2016-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن الميزان التجاري سجل عجزا خلال الفترة 2015-2019 ويرجع هذا الوضع لتأثير الأزمة النفطية 2014 على أسعار النفط مما تسبب في تراجع حجم صادرات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15).

جدول رقم 15: تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2015-2020

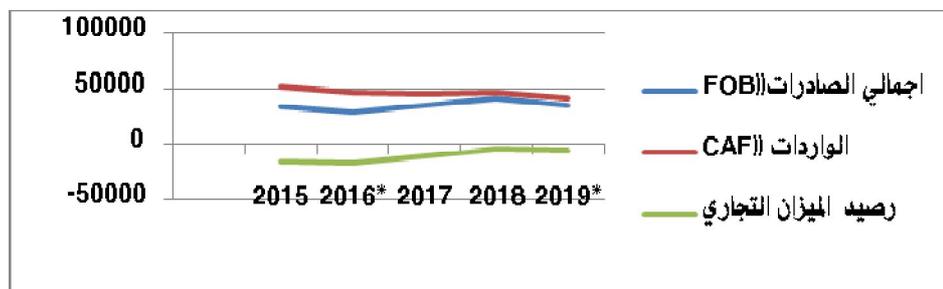
البيان / السنوات	2019	2018	2017	2016	2015

64.40	71.30	54,053	45,005	53,06	سعر البرميل \$
33243,17	38871,75	33261	27102	32699	صادرات المحروقات مليون دولار

ونتيجة لهذا الوضع والذي أثر سلبا على الاقتصاد فقد اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات لعلاج الخلل في

الميزان التجاري كتخفيض قيمة العملة وتسقيف حجم الواردات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11).

شكل رقم 13: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2019



المبحث الثالث - التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول - التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

تعبر السياسة الخارجية عن العلاقات التي من خلالها يتم تحديد أهم النقاط التي يتم توجيه الصادرات لها، وعن الصادرات الجزائرية فيتم توجيهها إلى نقاط مختلفة يسيطر الاتحاد الأوروبي على سوق الصادرات الجزائرية فهي تمثل الزبون الرئيسي، وعن تطور حجم الصادرات الجزائرية عبر نقاط التصدير في مختلف دول العالم فقد كانت موضحة كما يلي: الجدول

رقم 16: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

السنوات	الاتحاد الأوروبي ودول OCDE	دول اوربية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	أسيا	دول عربية أخرى	بقية دول افريقيا
2000	19617	181	1672	254	210	55	42
2001	16893	87	1037	275	476	315	26

50	248	456	250	951	130	16702	2002
13	355	507	260	1220	123	22134	2003
26	521	686	407	1902	91	28450	2004
49	621	1218	418	3124	15	40556	2005
14	591	1792	515	2398	7	49296	2006
42	479	4004	760	2596	7	52220	2007
365	797	3765	1626	2875	10	69860	2008
93	564	3320	857	1841	7	38512	2009
79	694	4082	1281	2620	10	48287	2010
146	810	5168	1586	4270	102	61366	2011
59	1069	4704	2075	3586	36	62452	2012
118	780	5600	2669	3293	2414	41769	2013
119	617	6134	2976	3108	2708	39213	2014
70	562	3057	1581	1722	1897	26177	2015
59	386	2346	1158	1960	1455	22155	2016
103	799	3595	1273	2530	40	26851	2017
132	712	5351	1669	2660	40	30336	2018

المصدر : بوزكري جمال، أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية، دراسة أثر تقلب سعر اليورو والدولار

على الجزائر، جامعة وهران 2، محمد بن محمد، 2021/2020

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم شريك اقتصادي نظرا لحجم الصادرات الجزائرية

الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي، وعن نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية

فقد تجاوزت نسبة 80% خلال الفترة 2000-2018 وهي نسبة جد معتبرة، و سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق

الجغرافية التي تستقطب الصادرات الجزائرية.

أولا - دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية

حافظ الاتحاد الأوروبي وبعض دول منظمة التعاون والتنمية على دورها كشريك رئيسي للجزائر في مجال التجارة الدولية طيلة عقود مضت، وعن تطور حجم المبادلات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2000-2020.

نلاحظ أن حجم الصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية عرف تذبذبا طيلة فترة الدراسة. فخلال السنوات الأولى الموالية لسنة 2000 عرف حجم الصادرات ارتفاعا محسوسا بلغ أقصاه في سنة 2008 عندما بلغ حوالي 69860 مليون دولار. غير أن في السنة الموالية عرف انخفاضا بسبب تداعيات أزمة 2008 على الاقتصاد العالمي وعلى وجوه الخصوص دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وعن الفترة 2013-2018 فقد عرفت هذه الفترة أيضا تذبذبا في حجم الصادرات وتسجيل أدنى قيمة صادرات في سنة 2016 عندما بلغت حوالي 22154 مليون دولار، أما عن أهم الدول المستوردة للسلع الجزائرية سنة 2018 فنجد في المرتبة الأولى إيطاليا التي تجاوز معدل استيرادها ما نسبته 13,6% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي أما إسبانيا فقد احتلت المرتبة الثانية في استيرادها للمنتجات الجزائرية والتي قدرت بنسبة 8,3% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لتأتي بعدها فرنسا بنسبة 10,02% ، أما دول منظمة التعاون والتنمية خارج الاتحاد الأوروبي، استقطبت أكثر من 16,88% من صادرات الجزائر الإجمالية خلال سنة 2018 حيث سجل ارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2017 إذ ارتفعت قيمة الصادرات من 6,46 مليار دولار أمريكي إلى 6,95 مليار دولار بين 2017 و2018.

ثانيا - دول آسيا

عرفت فترة الدراسة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الآسيوي الذي عرف تطورا كبيرا خلال العقد الأخيرين، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا فقد عرفت تطورا بالرغم من قيمته الضئيلة إلا أنه يمثل بداية التحول نحو الشركاء الجدد بدل الشركاء التقليديين، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن حجم الصادرات نحو دول آسيا عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 - 2014 أين ارتفعت الصادرات من 210 مليون دولار سنة 2000 إلى 6134 مليون دولار سنة 2014 باستثناء سنتي 2009 و2012 أين انخفضت الصادرات إلى حوالي 3320 مليون دولار في سنة 2009 و 4704 مليون دولار في سنة 2012، أما عن الفترة 2015-2018 فقد انخفض خلالها استيراد الدول الآسيوية إلى 2346 مليون دولار في سنة

2016، وعن أهم الدول الآسيوية المستوردة للسلع الجزائرية نجد الصين التي تطورت وارداتها من المنتجات الجزائرية خلال العقدين الأخيرين إضافة إلى كل من اليابان وسنغافورة

ثالثا - دول أمريكا اللاتينية

تعتبر دول أمريكا اللاتينية من الدول التي لا تتعامل مع الجزائر بكثرة في عملية الاستيراد نظرا لبعدها المسافة بين القارتين الأفريقية والأمريكية: حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن حجم الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية عرف تذبذبا طيلة الفترة 2000-2018 مع تسجيل قيمة صادرات قصوى تجاوزت 4270 مليون دولار في سنة 2011 مع تسجيل انخفاض حاد بعد فترة 2011 أين بلغت قيمة الصادرات ما يعادل 1742 مليون دولار. ويرجع ذلك أساسا إلى انعكاسات أزمة النفط، ومن أهم المتعاملين في أمريكا اللاتينية نجد البرازيل.

رابعا - دول الاتحاد المغاربي

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول الاتحاد المغاربي عرفت تطورا خلال الفترة 2000 - 2014 باستثناء سنة 2009 التي انخفضت خلالها قيمة الصادرات لتصل إلى حوالي 857 مليون دولار بعدما كانت في حدود 1626 مليون دولار في سنة 2008، أما عن سنة 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات أعلى مستوى لها والذي كان في حدود 2976 مليون دولار.

وبالرغم من الحجم المعترف في سنة 2014 إلا أن قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد لا تزال ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى بالرغم من التقارب الجغرافي والثقافي بين الدول الأعضاء، وعن أهم الدول المغاربية المستوردة للمنتجات الجزائرية نجد كلا من تونس والمغرب اللتين استحوذتا على 2,31% و 1,59% من إجمالي الصادرات على الترتيب.

أما عن دول افريقيا والدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغربي فنجد أن حجم المعاملات فيما يتعلق بالصادرات يكاد يكون معدوما خاصة وأن دول هذه المناطق تعتمد على انتاج نفس النوع من المنتجات التي تصدرها الجزائر والممثل في المواد الطاقوية.

المطلب الثاني- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

تختلف المناطق الجغرافية التي تعتمد عليها الجزائر في تامين السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية، ولا تزال الجزائر تعتمد على شركائها التقليديين في عملية الاستيراد إذ تسيطر دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية على أكثر من 50% من الواردات الإجمالية وحسب الإحصاءات المتعلقة بسنة 2018 فقد بلغت نسبة الواردات من هذه الدول ما يفوق 58%، وعن تطور حجم الواردات الجزائرية عبر نقاط الاستيراد في مختلف دول العالم فقد كانت موضحة كما يلي:

الجدول رقم 17 : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الاتحاد الأوروبي ودول OCDE	دول اوروبية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	آسيا	دول عربية أخرى	بقية افريقيا	دول
2000	7450	603	142	52	599	144	119	
2001	8028	636	269	72	579	179	85	
2002	9217	757	385	127	943	366	87	
2003	10196	855	567	120	1206	418	125	
2004	13168	1097	1166	169	1952	525	175	
2005	14761	1058	1249	217	2506	387	148	
2006	15467	777	1281	235	3055	493	148	
2007	19790	715	1672	284	4318	621	231	
2008	28230	659	2179	395	6916	705	395	
2009	27207	728	1866	478	7574	1089	350	

396	1262	8280	544	2380	388	27223	2010
568	1750	9980	710	4210	2602	27056	2011
56	1562	10529	806	3778	4030	28614	2012
604	2416	11639	1043	3569	3843	31405	2013
467	1925	13533	758	4200	4083	32898	2014
362	1911	12447	671	3202	3770	28767	2015
234	1916	12102	701	3084	3177	25092	2016
186	1542	12369	592	3209	1910	26251	2017

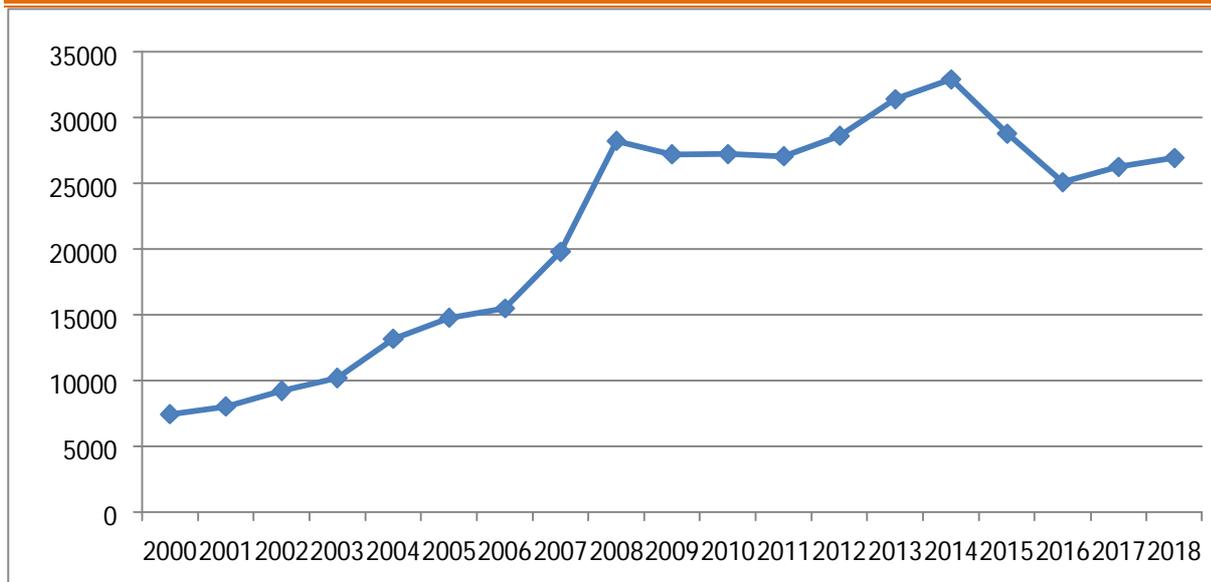
المصدر : جمال بوزكري، مرجع سابق

إن العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي ساهمت في سيطرة هذا الأخير على سوق الواردات الجزائرية بنسبة فاقت 62,7% طيلة الفترة 2000-2020 وهي نسبة جد معتبرة. من خلال ما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق الجغرافية التي تمثل المورد الرئيسي للمنتجات الأجنبية.

أولا - دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التقليدي الذي حافظ على مكانته في تمويل السوق المحلي الجزائري منذ الاستقلال، والملاحظ أن سيطرة الاتحاد الأوروبي على السوق المحلي له روابط تاريخية خاصة وأن فرنسا تعتبر من بين أكبر الموردين فعلى سبيل المثال وفي 2018 بلغت قيمة الواردات من فرنسا ما يعادل 10,35% من مجموع الواردات الكلية. وعن تطور حجم المبادلات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2000-2018 فيمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 14 : تطور حجم الواردات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE خلال الفترة 2000-2020



المصدر: جمال بوزكري، مرجع سابق

يبين الشكل البياني أن حجم الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية عرف ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2016 التي انخفض عن 32898 مليون دولار في سنة 2014. وعن ارتفاع الواردات خلال الفترة

، يرجع أساس إلى زيادة الطلب المحلي على مختلف المنتجات خاصة الصناعية منها نتيجة لسياسة البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة آنذاك.

أما عن انخفاض الطلب بعد سنة 2014 فقد كان نتيجة لانعكاس أزمة البترول على الميزانية العامة للدولة أين انخفضت العائدات البترولية إلى مستويات جد متدنية لتتخذ الحكومة جملة من الإصلاحات كانت تنصب في الأساس حول إيجاد البدائل اللازمة لتخفيف فاتورة الاستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق تنافسية داخل المؤسسات الوطنية وترقية الاستثمارات، وعن أهم الموردين الأوروبيين في سنة 2018 فنجد أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بنسبة قاربت 10,35% تلتها في ذلك كل من إيطاليا وإسبانيا بنسبة 7,91% و 7,65% من إجمالي واردات الجزائر مع الإشارة إلى أن فرنسا تراجعت في السوق المحلي الجزائري خاصة وأن نسب مساهمتها في عملية الاستيراد انخفضت من 22,5 إلى حوالي 10,8 من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004 - 2014.

أما عن منظمة دول التعاون من بين أبرز المتعاملين الاقتصاديين ضمن هذه المنظمة نجد كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنسب قدرت ب 3,52% و 5% على الترتيب.

ثانيا : آسيا

عرفت العلاقات الجزائرية الآسيوية تطورا خاصة بعد الإمضاء على الاتفاقيات التجارية مع الدول الكبرى في آسيا على غرار الصين اتفاقية التجارة بين البلدين في 1999/10/30 وإيران اتفاقية التجارة بين البلدين في 2003/08/19، وعن حجم الواردات من دول آسيا فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (17) حيث يتضح لنا من خلال الجدول أن حجم الواردات من دول آسيا خلال الفترة عرف تزايدا ملحوظا بحيث ارتفع هذا الحجم من حوالي 599 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 13532 مليون دولار في سنة 2014. إضافة إلى ذلك وبين سنتي 2008 و 2009 شهدت الواردات ارتفاعا متسارعا بسبب انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني في محاولة لتخفيف انعكاسات تدهور قيمة الدولار والبحث عن أسواق أكثر استقرارا.

وعن أهم دول المنطقة نجد كلا من الصين التي ارتفعت نسبة صادراتها نحو الجزائر من 5% في سنة 2004 إلى حوالي 14% من الواردات الإجمالية في سنة 2014 وعن سنة 2018 فقد احتلت الصين الصدارة في حجم الصادرات نحو الجزائر إذ بلغت نسبة التغطية حوالي 16,99% من إجمالي الواردات أي ما قيمته 7850 مليون دولار، وعن اليابان فقد انخفضت قيمة الواردات لتصبح في حدود 1,5% في سنة 2014 بعدما كانت في حدود 4% في سنة 2004 وعن سنة 2018 فقد احتلت كل من الهند وجمهورية كوريا المرتبتين التاسعة والعاشر على التوالي في حجم الواردات التي بلغت 81% و 2,16% على الترتيب، وعن أهم المواد المستوردة من دول آسيا نجد المعدات الصناعية متبوعة بالسلع الاستهلاكية.

ثالثا - دول أمريكا اللاتينية

عرفت العلاقات الجزائرية-الجنوب أمريكية تطورات انعكست على الجانب التجاري. تعتبر بعض دول أمريكا اللاتينية أهم الموردين لمجموعة من السلع خاصة الغذائية. بلغت حجم صادرات أمريكا الجنوبية خلال الفترة 2000-2018 حوالي 6,45 بالمائة من إجمالي الواردات. من خلال الجدول رقم (17) نتطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها حجم الواردات

الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018، يتضح من خلال الجدول أن حجم واردات الجزائر من دول أمريكا اللاتينية عرف تذبذبا بين الارتفاع من جهة والانخفاض من جهة أخرى مع تسجيل متوسط مرتفع بحيث بلغت قيمة الواردات حوالي 4200 مليون دولار خلال سنة 2014 بعدما كانت في حدود 142 مليون دولار في سنة 2000 مع تسجيل انخفاض في حجم الواردات خلال سنتي 2009 و2013، أما عن سنوات 2015-2018 فقد ارتفعت الواردات خلالها بمعدل جد بطيء. وعن أهم المتعاملين في قارة أمريكا الجنوبية نجد الأرجنتين التي بلغ متوسط صادراتها نحو الجزائر ما يقارب 3,4% من إجمالي الواردات والبرازيل التي بلغ متوسط صادراتها نحو الجزائر 2,6%، عن 2018 فقد احتلت الأرجنتين المرتبة السابعة في استحوادها على إجمالي الواردات بنسبة 6,4% لتأتي بعدها البرازيل في المرتبة الحادية عشر بنسبة 2,6% من إجمالي الواردات، وعن المواد المستوردة فتمثل كل من المواد الاستهلاكية والمشروبات والتبغ أكثر من ثلثي الواردات من هذه الدول.

رابعا - دول الاتحاد المغاربي

ساهمت المبادرات المتعلقة بإعادة الاعتبار للاتحاد المغاربي وتقييم مساره الفعلي الذي قام عليه الاتحاد في دفع العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء من جديد خاصة بعد الاتفاقيات التجارية بين الجزائر وموريتانيا من خلال فتح الحدود وخلق سوق حرة على الحدود الجزائرية الموريتانية، وتعتبر هذه المحاولة الخطوة الأولى لتعزيز التعاون بين دول الاتحاد، ومن خلال ما يلي سنحاول أن نتطرق إلى حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد خلال الفترة 2000-2020

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن حجم الواردات من الدول الاتحاد المغربي عرفت تطورا خلال الفترة 2000-2018 ليرتفع حجم الواردات من 52 مليون دولار في سنة 2000 إلى حوالي 1043 مليون دولار في سنة 2013. وعن الفترة 2013-2018 فقد انخفضت الواردات من دول الاتحاد إلى مستويات متدنية بلغت 546 مليون دولار في سنة 2018. وعن أهم المنتجات المستوردة فقد كان النصيب الأكبر للمواد النصف مصنعة متبوعا بالمنتجات الصناعية. .

المطلب الثالث تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري

بعد أن بينا أهم خصائص التجارة الخارجية في الجزائر من خلال التعرض لبنية كل من الصادرات والواردات وأهم الشركاء التجاريين للجزائر، نستعرض تأثير تغيرات كل من سعر صرف الدينار والدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري.

أولا: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار والدينار بالنسبة للأورو والميزان التجاري:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الدولية، لذلك فإن التغير الذي تعرفه أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس على المؤشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة، خاصة تلك التي تستعمل عملات خارجية في معاملاتها الخارجية، ومن ثم فإن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية من شأنها أن تؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالأخص على قطاع التجارة والذي نعبر عنه بالميزان التجاري، وسنحاول فيما يلي معرفة آثار تغيرات أسعار صرف العملات الدولية (خاصة الأورو والدولار) وتغيرات سعر صرف الدينار على التجارة الخارجية والميزان التجاري الجزائري.

1- أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري

يمثل الجدول التالي تطورات ، سعر صرف الدولار والأورو وسعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2020).

جدول رقم 18: تطورات سعر صرف الدولار والأورو وسعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار	سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو
2000	75.25	69.4307
2001	77.26	69.2036
2002	79.68	75.3454
2003	77.39	87.4722
2004	72.61	98.9507

87.0176	73.35	2005
93.7545	72.64	2006
94.9973	69.3656	2007
94.8622	64.5684	2008
101.299	72.6460	2009
99.1927	71.4041	2010
102.2154	72.8537	2011
102.1627	77.5519	2012
105.4374	79.3809	2013
106.9064	80.56	2014
111.4418	100.4641	2015
121.1766	109.4654	2016
125.3231	110.9610	2017
137.6864	116.6169	2018
133.7058	119.3606	2019
144.8804	126.8288	2020

2-: تقلبات الدولار أمام الأورو و أثرها على العوائد النفطية في الجزائر.

توفر العوائد المتأتية من قطاع المحروقات تدفقا للسلع الرأسمالية و الخدمات كاستيراد الآلات و التجهيزات الحديثة و المواد الغذائية الضرورية للسكان التي تبقى آليات الاقتصاد الوطني عاجزة عن توفيرها و التي يتم استيراد أغلبها من منطقة الأورو، و تتأثر هذه العوائد بتقلبات الدولار الأمريكي خاصة في حالة انخفاضه مما يؤدي إلى ضرب القوة الشرائية للعوائد النفطية، و لذلك فان التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بخاصية التصدير بالدولار الأمريكي و الاستيراد بالأورو مما يحمل الجزائر خسائر تتمثل في تكلفة الفوارق بين العملات.

3- أثر تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري.

استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي ، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2006 ما قيمته 77,99 مليار دولار ثم 147 مليار دولار نهاية 2009، و تمثل هذه الاحتياطات

دعما للاقتصاد الجزائري و وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي و دعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية و الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري و تغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات .

و قد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات الدولية و التي ترتبط كثيرا بتقلبات سعر الصرف، و أمام ما عرفه الدولار من انخفاضات متتالية مقابل الأورو جعل الجزائر تشكل احتياطيا نصفه بالأورو و بنسبة 51% و نسبة 49% بالدولار الأمريكي، و ذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي يتشكل أساسا من الدولار.

و كانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون دولار سنويا كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو ، فمستوى الاحتياطي لسنة 2006 و البالغ 77مليار دولار يمكن الجزائر من تغطية 24 شهرا من الواردات السلعية، فما تحتاج الجزائر إليه كاحتياطات دولية ملائمة و كافية هو 6 مليارات دولار إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار دولار، ما يعني أن هناك فائضا في الاحتياطات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج و النمو و الاستثمار و القضاء على معدلات البطالة في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، لذا فان هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق للديون(في عام 2004 انطلقت الجزائر في تسديد المسبق للديون و دفعت 1,6 مليار دولار لدائيتها، و في سنة 2006 سددت الجزائر ما قيمته 4,3 مليار دولار لدائيتها من نادي باريس) و للمساهمة في تمويل النفقات العمومية، و تنفيذ الخطط المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.

4- أثر تقلبات الدولار مقابل الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية:

إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 أضحى يمثل عبئا كبيرا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لا سيما المواد الرئيسية كالمح و الأدوية بنسب تتراوح ما بين 20% و 30% من قيمتها السابقة، و تشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية و الزراعية، المواد الفلاحية و الأدوية و المواد الغذائية، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، فمثلا ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2006 قدر بعملة الأورو بـ 8949 مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمة 11729 مليون دولار، أما سنة 2007 بلغت قيمة الواردات بعملة الأورو ما يقارب 10261 مليون أورو مقابل 14212 مليون دولار

أمريكي، و تزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار أمام الأورو، و تمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين، الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 20% حسب تقديرات الخبراء جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو، و هو ما لاحظناه مع القمح و الأذوية و المواد الفلاحية و حتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا، مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة بما فيها مداخيل المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار، و إمكانية أن ينعكس ذلك على مستويات التضخم. (صباغ، 2009)

أما قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبة كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، ففي سنة 2004 سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 31302 مليون دولار، في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون أورو، أما سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات مقيمة بالدولار الأمريكي ما قيمته 53429 مليون دولار مقابل 40766 مليون أورو و ما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام الأورو.

تم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية و التي تفوق 97% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، و هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو.

ثانيا: تحليل العلاقة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار.

أثارت التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل الأورو اهتمام العديد من الباحثين و التي تزامنت في نفس الوقت مع تقلبات أكثر حدة في أسواق البترول العالمية الأمر الذي أدى إلى التركيز على هاذين السوقين لما يمثلانه من أهمية في مجال التمويل الدولي و التجارة الدولية، و لعل العلاقة تبدو واضحة كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية، فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية، و العكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمداخيلها، و تتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط والعكس صحيح، حيث تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية و التي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار

الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، و هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو.

واقع العائدات النفطية في الجزائر بين تدهور الدولار و تحدي الأورو.

أولاً: تحليل العلاقة بين سعر النفط و سعر صرف الدولار.

أثارت التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اهتمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي، و التي تزامنت في نفس الوقت مع تقلبات أكثر حدة في أسواق البترول العالمية ، الأمر الذي أدى إلى التركيز على هاذين السوقين لما يمثلانه من أهمية في مجال التمويل الدولي و التجارة الدولية، و لعل العلاقة تبدو واضحة كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية، فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية، و العكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية لمدخلها، و تتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية ، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط.

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، إذ يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة من خلال المدخيل التي يوفرها في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، و قد استطاعت الجزائر تكوين احتياطات صرف فاقت 110 مليار دولار نهاية 2007 بفضل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط التي تحطت سقف 100 دولار للبرميل، إلا أنه.و في المقابل شهد الدولار الأمريكي مستويات منخفضة أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية.

و تعرف القوة الشرائية لبرميل النفط أنها: مقدار السلع و الخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يدره برميل النفط المصدر من مال، و يعني ذلك أن السعر النقدي ينبغي أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع و الخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس،

فمثلا انخفاض الدولار أمام الأورو يحمل الدول المرتبطة تجاريا بمنطقة الأورو خسائر تتمثل في تكلفة الفوارق بين

العملات إذ لن تسمح تلك العائدات النفطية المحققة بشراء نفس السلع التي يتم شرائها من قبل و العكس صحيح .

و قد رافق ارتفاع أسعار النفط انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو، ففي سنة 2000 وصلت أسعار صرف الدولار إلى 1,09 أورو لكل دولار ثم 1,10 أورو لكل دولار سنة 2001، و خلال عامي 2002-2003 شهدت أسعار صرف الدولار انخفاضات وصلت إلى 0,87 أورو لكل دولار لتستقر عند حدود 0,80 يورو دولار خلال الفترة 2004-2006 لتعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 0,73 يورو لكل دولار سنة 2007 كل ذلك أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات النفطية.

خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل آثار تقلبات سعر صرف الدولار والدينار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري، حيث تطرقنا إلى خصائص التجارة الجزائرية والتي تبين أنها تتميز بالتركيز السلعي بالنسبة للصادرات، إذ يعتمد قطاع الصادرات بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، أما الواردات فتتميز بتركيزها المكاني، إذ أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، وبعد التطرق إلى تطور نظام الصرف في الجزائر تبين أن نظام الصرف في الجزائر قد مر بعدة مراحل من نظام التثبيت بعملة واحدة إلى التثبيت بسلة من العملات ثم نظام التعويم المدار، وذلك بما يتلاءم وطبيعة النظام المتبع والسياسة العامة للدولة الجزائرية.

خاتمة

الخاتمة العامة:

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولى له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهم هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية، الذي يعبر عن مدى تطوره وأدائه رصيد الميزان التجاري، هذا الأخير الذي يمثل الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي يعتبر أهم رصيد في ميزان المدفوعات لكل بلد.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، فإنه ومن أجل تسوية مختلف الصفقات والمعاملات التجارية الدولية يتم استعمال عملات دولية (إرتكازية) تحظى بالقبول في جميع أقطار العالم، وقد كان الدولار الأمريكي وحتى نهاية القرن الماضي يتصدر هذه العملات، إلا أن ظهور الأورو وبداية تداوله رسميا في سنة 2002 كعملة دولية أدى إلى تراجع مكانة ودور الدولار، ونظرا لضخامة ومكانة الاقتصاد الأوروبي فقد أصبح الأورو منافسا قويا للدولار في مختلف النشاطات الاقتصادية على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والميزان التجاري حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري، وهذا في ظل الخاصية التي تتميز قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي والتي تسعر بالدولار الأمريكي وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات والتي تتميز بتركيزها المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، وهذا ما جعل من الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات الصرف وخاصة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، مما يجعلها تتكبد خسائر معتبرة في رصيد ميزانها التجاري، وبناء على هذا وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية حول سعر الصرف والتطرق إلى دور كل من الأورو والدولار في الاقتصاد العالمي، وبعد التعرف على أهم خصائص التجارة الخارجية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الخاتمة

اختبار الفرضيات

بنيت هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات أساسية، وبعد الدراسة النظرية و تحليل المعطيات توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: تؤثر حركة سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري

بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على مداخل المحروقات، فإن أي تغيير في حركة سعر الصرف تؤثر إيجابا أو سلبا على رصيد الميزان التجاري، ففي حالة ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام الأورو فإن ذلك يكون في صالح الاقتصاد الجزائري حيث يترتب عن ذلك زيادة قيمة الصادرات أما في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام الأورو فإنه يترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات المقيمة بالأورو و بالتالي تأكل الاحتياطي من العملة الصعبة

الفرضية الثانية: لأسعار الصرف تأثير قوي على تغيرات أسعار المحروقات من خلال بحثنا تم تأكيد هذه الفرضية، لأن ارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط. و العكس صحيح

الفرضية الثالثة: الميزان التجاري الجزائري حساس جدا لأسعار المحروقات من خلال بحثنا تم تأكيد الفرضية بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على مداخل المحروقات، فإن أي تغيير في أسعار البترول يؤدي إلى تغيير في رصيد الميزان التجاري، ففي حالة ارتفاع أسعار البترول فإن ذلك يكون في صالح الميزان التجاري والعكس صحيح..

ثانيا: نتائج البحث:

1- نتيجة للمكانة الاقتصادية العالمية للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الأورو في وقت ليس بالطويل منافسا للدولار في مجمل المعاملات الاقتصادية، إذ يسيطر الأورو على حصة هامة من الديون والاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وفي فورة المعاملات التجارية وهذا على حساب الدولار الذي تراجعت مكانته مقارنة بما كان قبل ظهور الأورو.

الخاتمة

2- يؤدي تراجع الدولار أمام الأورو إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة تلك التي مصدرها الاتحاد الأوروبي، طالما بقيت عملة تسديد الواردات مختلفة عن عملة فوترة الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري الجزائري ويؤدي إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية من الصرف الأجنبي.

3- لتفادي مخاطر تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو أنشأت الحكومة الجزائرية علاقات تجارية (خارج المنطقة الأوروبية) مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية، حيث يتم فوترة المعاملات التجارية بالدولار وهي نفس عملة تحصيل الإيرادات النفطية، أما فيما يخص الاحتياطيات من العملات الصعبة، فقد أصبحت تتكون من الأورو والدولار بعدما كانت تتركز على الدولار فقط.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكن أن ندرج بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- 1- يجب الاهتمام بالقطاع السياحي واعطائه الأهمية التي تليق به من خلال الاحتكاك بتجارب الدول المجاورة فيمجال السياحة من أجل تنويع مصادر الدخل من العملة الصعبة
- 2- يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية.
- 3- تنويع مصادر الواردات خارج منطقة الأورو، وإدراج شروط خاصة أثناء عقد الاتفاقيات التجارية بحرية اختيار عملة الفوترة .
- 4- تنويع الاحتياطيات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.
- 4- دعم وتشجيع خلق المؤسسات المصغرة .
- 5- الاهتمام بالطاقات المتجددة.

الخاتمة

آفاق البحث:

اختصرت هذه الدراسة على إبراز المنافسة بين الأورو والدولار في المعاملات الاقتصادية الدولية وآثار تقلبات الدولار وتخفيض الدينار على الميزان التجاري الجزائري مع الإشارة إلى آثار ذلك على الدول النفطية العربية، وفي هذا السياق يمكن توسيع هذا البحث مستقبلا وإنجاز بحوث مكملة لمختلف جوانب هذا الموضوع.

قائمة المراجع

أولا : المقالات

- 1-مين السعدي:سياسات الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد144، مصر، 2001
- 2-بن طلحة صليحة، معوش بوعلام، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد19، 2018
- 3-جمعية فاطمة ، واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار، دراسة تحليلية (2000-2019)، مجلة المقريري للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد06، العدد02
- 4-صبيحي حسون السعدي، اياد حماد، أثر تخفيض الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية، مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 04 ، العدد07، العراق، 2001
- 5-صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد05، العدد02، جوان 2018
- 6-معزي لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، العدد90 2014.
- 7-رفيقة

ثانيا : الكتب

- 1- نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات، تقدير اقتصادي إسلامي، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
- 2- السيد محمد السريتي، محمد عزت غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دارالتعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012 .
- 3-عبد المجيد قري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006 .
- 4-عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
- 5_نواز عبد الرحمن الهيثي، مجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث لاقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017 .
- 6-محمد الصالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 7-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- 8-عبد الفتاحعبدالرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 .
- 9-جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- 10-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- 11-داوود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، 2011 .
- 12- رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2001 .
- 13- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008 .

ثالثا : المذكرات والأطروحات

- 1- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 2- سلامة نجاح ، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1990-2012) ، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 3- برنا عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
- 4- بن طيرش عطاء الله، أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.
- 5- دوحة سلمى ن اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2014.
- 6- بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 7- مقلبد عيسى، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، 2007-2008.
- 8- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفطرة (1999-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2013.
- 9- رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية جامعة ورقلة، 2015.
- 10- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفطرة ما بين (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية جامعة المدية، 2012.
- 11- بربري محمد امين فاصلة الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر3، 2011.
- 12- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.